IUG Journal of Islamic Studies
Peer-reviewed Journal of Islamic University-Gaza
E-ISSN: 2410-5201
P-ISSN: 2410-8715
IUGJEPS
Vol 30, No 4, 2022, pp 914 -951

Received on (10-10-2021) Accepted on (18-12-2021)

https://doi.org/10.33976/IUGJIS.30.4/2022/37

Totalities according to Hadith Scholars A foundational theoretical study

Youssef H. Mohamed[*1], Prof. Ziyad S. Al-Abadi[*2]
University of Jordan - The Hashemite Kingdom of Jordan[*1,2]

[*]Corresponding Author: Almothna2004@hotmail.com

Abstract:

This research deals with the study of the topic of total releases for the modernists, which serve as general rules under which many particles fall. The college according to the scholars of hadith, with an explanation of its types, the appearance of its existence, and the most famous scholars who took care of its mention, then concluded the research by studying the most prominent works in modern colleges.

Keywords: Faculties, rules, controls, modernity

الكليات الحديثية

دراسة نظرية تأصيلية

يوسف حسني محمد[1] ، أ. د. زياد سليم العبادي[2]
الجامعة الأردنية - المملكة الأردنية الهاشمية [1,2]

الملخص:

يتناول هذا البحث دراسة موضوع الإطلاقات الكلية عند المحدثين، والتي هي قواعد وضوابط عامة يندرج تحتها كثيرٌ من الجزئيات، وقد تعرضنا في البحث لبيان حقيقة الكليات الحديثية، ونشأتها، وأهم التراكيب الدالة عليها، ثم بينا أهمية الكليات الحديثية، وأبرز معالمها، وأيضاً ذكرنا نماذج للإطلاقات الكلية عند علماء الحديث، مع بيان أنواعها، ومظان وجودها، وأشهر العلماء الذين اعتنوا بذكرها، ثم ختم البحث بدراسة أبرز المصنفات في الكليات الحديثة.

كلمات مفتاحية: الكليات، القواعد، الضوابط، الحديثية.

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد:

فإنَّه لا يخفى على كل ذي لبٍّ ما للقواعد الكلية من أهمية كبيرة في فهم وضبط الجزئيات المتعددة، من هنا أتى اهتمام المحدثين وحرصهم على إطلاق الكليات الحديثية التي تساعد في لمِّ شتات الفروع وضبط منثورها، وأيضاً فهي تُسهل على طالب الحديث استحضارها؛ إذ من الصعب أن يكون حافظًا لجميع المسائل، ولكن استحضاره للقاعدة ييسر له ذلك كثيرًا، من أجل ذلك كان هذا البحث للمساهمة في فهم ومعرفة الكليات الحديثية.

مشكلة الدراسة:

تُجيب هذه الدراسة عن عدد من الأسئلة، وهي:

1. ما مفهوم الكليات الحديثية، وما أهميتها؟
2. ما التراكيب الدالة على الكليات الحديثية؟
3. ما مدى عناية علماء الحديث بالكليات الحديثية، وما هي مظان وجودها؟
4. ما أبرز المصنفات التي عُنيت بجمع الكليات الحديثية؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في الأمور الآتية:

1. التأصـــيل للكليات الحديثية، حيث لم يجد الباحث من أفرد هذا الموضـــوع الدقيق بالجمع والدراســـة، إلا ما كان في كلام منثور في كتب متعددة، وفي دراسة مقتضبة سيأتي ذكرها في الدراسات السابقة.
2. الإسهام في خدمة جانب مهم من جوانب علم الحديث الشريف من خلال التعرف على الأحكام الكلية الحديثية.
3. ما تمثله هذه الكليات من أهمية كبيرة في سهولة إصدار الأحكام الحديثية وتيسيرها.
4. بيان عظيم عناية أئمة الحديث بالسنة الشريفة من خلال هذه الأحكام الكلية التي صدرت عن دراية تامة ومعرفة كبيرة بالأسانيد والمتون.
5. إبراز أنَّ هذه الكليات ثمرة كبيرة من جهود العلماء في استقراء النصوص والمسائل الحديثية.

أهداف البحث:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. توضيح مفهوم الكليات الحديثية، وأهميتها.
2. الوقوف على التراكيب الدالة على الكليات الحديثية وجمعها وتصنيفها.
3. الكشف عن مدى عناية العلماء بالكليات الحديثية، ومعرفة مظان وجودها.
4. معرفة الكتب التي اعتنت بجمع الكليات الحديثية.

الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات حول موضوع الكليات باعتبارات فقهية وأصولية وغير ذلك، وقد أفدت منها كثيرًا خاصة في الجانب النظري، أما الكليات الحديثية فقد وقفنا على بعض الأبحاث تتعلق بموضوع دراستنا، وهي:

1. رسالة ماجستير بعنوان (الكليات الحديثية عند ابن قيم الجوزية)، للباحث محمد بن أحمد كبير، اعتمد فيه على الكليات التي ذكرها ابن القيم في كتابه المنار المنيف وبعض كتبه الأخرى، ثم رتبها على الأبواب وتناولها بدراسة موجزة، وقد قدم لبحثه بمقدمة موجزة ذكر فيها بعض الجوانب النظرية التي تتعلق بعلم الكليات الحديثية.

IUG Journal of Islamic Studies (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

وتختلف هذه الدراسة عن بحثنا كونها اغتنت بالجانب العملي أكثر من النظري، وامتازت دراستنا عنها بجمع وترتيب أغلب الإطلاقات الكلية عند العلماء .

2. كتاب (التحديث بما قيل لا يصح فيه حديث) لبكر أبو زيد، وقد جمع فيه الكليات الحديثية التي تتعلق بالمتن فقط، كما هو واضح من عنوانه، وتمتاز دراستنا عنه باعتنائها بكليات المتن والإسناد جميعاً.

3. بحث (التقعيد ودوره في علوم الحديث) للدكتور علي عجين، وتناول فيه التأصيل لمعنى القاعدة والضابط وما يتعلق بهما، وهذه الموضوع فيه نوع تداخل مع تعريف الكليات كما سيأتي معنا.

منهج الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على المناهج التالية:

المنهج الاستقرائي (الناقص): وذلك باستقراء جملة من كتب الحديث الشريف وعلومه، واستخراج الأمثلة المناسبة لدراستنا هذه.

المنهج الوصفي التحليلي: وذلك بوصف ما تم استقراؤه، ثم تحليله وترتيبه وفق ما يناسب كل كلية.

خطة البحث:

جاء هذا البحث في مقدمة، ومبحثين، وخاتمة، كالآتي:

المقدمة: وذكرنا فيها: مشكلة الدراسة، وأهميتها، وأهدافها، والدراسات السابقة، ومنهج الدراسة، وخطة البحث.

المبحث الأول: تعريف الكليات الحديثية وأهميتها والتراكيب الدالة عليها، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مفهوم الكليات الحديثية.

المطلب الثاني: التراكيب الدالة على الكليات الحديثية.

المطلب الثالث: أهمية الكليات الحديثية وأبرز معالمها.

المبحث الثاني: استعمال المحدثين للكليات الحديثية ومظان وجودها وأبرز المؤلفات فيها، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: نشأة الكليات واستعمال المحدثين لها.

المطلب الثاني: مظان وجود الكليات الحديثية.

المطلب الثالث: أبرز المؤلفات في الكليات الحديثة.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج.

هذا ونسأل الله –عَزَّوَجَلَّ– السداد والرشاد في القول والفعل والاعتقاد، وأن يجعل هذا العمل خالصا لوجه الكريم، وأن يتقبله منا ويُثقّل به موازين الحسنات يوم المعاد.

المبحث الأول: تعريف الكليات الحديثية وأهميتها والتراكيب الدالة عليها، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مفهوم الكليات الحديثية

جرت عادة أهل العلم عند التعريف بالمصطلحات المركبة أن يُعرفوها باعتبارها مركباً إضافياً، ثم يعرفونها باعتبارها علماً.

الفرع الأول: مفهوم الكليات والحديث لغةً واصطلاحاً.

أولاً: تعريف الكليات لغة.

الكليات: جمع (كلية)، نسبة إلى كلمة (كل)، بضم الكاف[1] وتشديد اللام.

إذا عرفنا ذلك فلا بدَّ من معرفة معنى (كل) في اللغة حتى نتوصل إلى معرفة معنى (الكليات)، وبالنظر في كلام علماء اللغة نجدهم

(1) أمَّا (الكَل) –بفتح الكاف– فلها معاني مختلفة: كاليتيم، والذي لا والد له ولا ولد، والثقل، والإعياء، وغيرها. انظر: الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (ج5/1811).

IUG Journal of Islamic Studies (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

قد عرَّفوا كلمة (كل) بتعاريف كثيرة متقاربة، ومُحصَّلها أنَّ:

(كل): اسم مجموع المعنى ولفظه واحد[2]**، تستعمل للاستغراق والإحاطة بجميع الإجزاء**[3].

فالأصل في كلمة (كل) أنها من ألفاظ العموم، بل هي أقوى صيغ العموم في الدلالة عليه[4]، لكنها قد تأتي بمعانٍ أخرى، كما ذكر الكفوي في الكليات[5]، ومن هذه المعاني:

1. أن تأتي بمعنى (بعض)، فتكون من الأضداد. ومن ذلك حديث عثمان –رضي الله عنه–أنَّه دُخِل عليه فقيل له: أبأمرك هذا؟ فقال: كل ذاك. أي: بعضه عن أمري، وبعضه بغير أمري[6].
2. أن تأتي للتكثير والمبالغة، دون الإحاطة وكمال التعميم. التعميم كقوله تعالى: سمحوَكُلًّا نَّقُصُّ عَلَيۡكَ مِنۡ أَنۢبَآءِ ٱلرُّسُلِسجى [هود: 120]، والمعنى: وكل نبأ نقصه عليك من أنباء الرسل ما نثبت به فؤادك، فلا يقتضي اللفظ قص أنباء جميع الرسل.

ثانياً: تعريف الكليات اصطلاحاً.

تعدُّ كلمة (كل) ومشتقاتها من المصطلحات المشهورة والمطروقة بكثرة في علم المنطق، ولها معاني وأنواع ودلالات كثيرة عندهم[7]، فهي أصل في هذا العلم، ثم انتقلت واستخدمت في باقي العلوم الأخرى.

ولمَّا كانت الكليات مصطلحاً منطقياً في الأصل وجب علينا أن نذكر تعريف علماء المنطق له، وقد عرَّف **المناطقة** الكليات بقولهم: "الحكم على كل فرد"[8]. أو: "الحكم على كل فرد من أفراد الموضوع الداخلة تحت العنوان"[9].

"كقولنا: كل إنسان حيوان؛ فإن كل فرد من أفراد الإنسان مستقل بالحكم عليه بأنه حيوان، فكل منها يتبعُه الحكم بانفراده"[10].

قلنا: يتضح من تعريف المناطقة للكليات وجوب دخول جميع الجزئيات والأفراد في عموم الكلية دون استثناء، وإن تخلفت جزئية عن ذلك الحكم العام لم يحكم بكونها كلية عندهم.

وعندما انتقل مصطلح الكليات واستخدم في باقي العلوم الأخرى، كعلم الفقه، وأصوله، والقرآن، والحديث، والعقيدة، وغيرها، تنوعت عبارة أهل العلم في تعريف الكليات تبعاً لتوظيف هذا المصطلح في هذه العلوم.

غير أنَّ الفقهاء –رحمهم الله– هم أكثر من أولوا هذا المصطلح أهمية ووظفوه في كتبهم، بل أفردوا موضوع الكليات بالتأليف والتصنيف، لا سيما المالكية منهم، لذلك صار علم الكليات عَلماً على هذا الفن وبه يعرف[11].

وقبل أن نذكر تعريف الفقهاء للكليات، سنذكر تعريف الأصوليين الذي ساهم في نشوء هذا المصطلح عند الفقهاء وغيرهم.

---

(2) الكفوي، الكليات (ص186).

(3) انظر: الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، (ج30/336–337).

(4) انظر: القرافي، العقد المنظوم في الخصوص والعموم (ج1/ ص351).

(5) الكفوي، الكليات (ص742)، وانظر: الميمان، الكليات الفقهية دراسة نظرية تأصيلية (ص27–28).

(6) انظر: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، (ج4/198).

(7) انظر: القرافي، العقد المنظوم في الخصوص والعموم (ج1/145–146)، الشنقيطي، آداب البحث والمناظرة (ص26–37).

(8) انظر: الأخضري، شرح السلم المنورق، (ص71). والدمنهوري، إيضاح المبهم في معاني السلم، (ص52).

(9) انظر: الشنقيطي، آداب البحث والمناظرة (ص34).

(10) انظر: المرجع السابق، (ص34). تتمة: علماء المنطق يقسمون الكليات إلى خمسة أقسام، ولكل قسم منها أحكامه، وهي –إجمالاً–: الجنس، النوع، الفصل، الخاصة، العرض العام.

(11) ومن أول من ألف في جمع الكليات الفقهية أبو عبد الله المَقري المالكي (ت 758هـ)، ثم ابن غازي المكناسي المالكي (ت 919هـ)، ثم تتابع الفقهاء بعد ذلك على التصنيف في الكليات.

IUG Journal of Islamic Studies (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

فتعريف الكليات عند **الأصوليين** هو: "القضاء على كل فرد فرد حتى لا يبقى من تلك المادة فرد"[12]. أو: "القضية المحكوم فيها على جميع أفراد موضوعها"[13].

وبيانها بالمثال إذا قلنا: كل رجل يشبعه رغيفان غالباً، إن أردنا بالكلية كل فرد فرد على حاله صدق الحكم، وإن أردنا الكل الذي هو المجموع كذبت القضية، فإن المجموع لا يشبعه آلاف[14].

قلنا: تعريف الأصوليين قريب من تعريف المناطقة في اشتراط شمول جميع الأفراد في الكلية دون تخلف واحد منها.

أما **الفقهاء** فعرفوا الكليات بقولهم: "حكم كلي فقهي، مصدَّر بكلمة (كل)، ينطبق على فروع كثيرة مباشرة"[15].

وذلك مثل قولهم: «كل تعليل يتضمن إبطال النص فهو باطل»[16]، و: «كل شرط يوافق الكتاب والسنة يوّفى به»[17].

قلنا: يتضح من تعريف الفقهاء للكليات حصرها بما صُدِّر بلفظ (كل) فقط، وهذا التعريف أضيق من تعريف المناطقة والأصوليين كما هو واضح.

وأما تعريف الكليات عند المحدثين فسنفرد الكلام عليه –إن شاء الله–.

ثالثاً: تعريف الحديث لغة.

تدور معاني الحديث في اللغة على: الجديد، والخَبَر، والكلام[18].

قال ابن فارس: "الحاء والدال والثاء أصل واحد، وهو كون الشيء لم يكن. يقال حَدَث أمر بعد أن لم يكن... والحديث من هذا، لأنَّه كلام يَحدُث منه الشيء بعد الشيء"[19].

وقال ابن منظور: "الحديث: الجديد من الأشياء. والحديث: الخَبَر يأتي على القليل والكثير، والجمع: أحاديث ...، والحديث: ما يُحدث به المُحدِّث تحديثاً"[20].

رابعاً: تعريف الحديث في الاصطلاح.

عرَّف أهل العلم (الحديث) في الاصطلاح بتعاريف كثيرة متقاربة في المعنى، من أشملها وأوعبها ما ذكره الإمام السخاوي بقوله هو: "ما أضيف إلى النبي ﷺ قولاً لهُ أو فعلاً أو تقريراً أو صفة، حتى الحركاتُ والسكناتُ في اليقظة والمنام"[21].

والمقصود بالحديث في مصطلح (الكليات الحديثية) ما ذُكر آنفاً، فيدخل فيه المتون جميعها صحيحة كانت أو ضعيفة، بل وحتى الموضوعات، ورواة الحديث، ومراتبهم، وصيغ السماع، وغيرها من مباحث علوم الحديث.

الفرع الثاني: مفهوم مصطلح الكليات الحديثية.

لم نقف على تعريف للكليات الحديثية –باعتباره علماً– عند أحد من الأئمة المتقدمين، وإن كان معناه معلوماً في ثنايا كلامهم؛ وذلك

---

(12) انظر: القرافي، نفائس الأصول في شرح المحصول (ج2/550).

(13) انظر: الباحسين، المفصل في القواعد الفقهية (ص66).

(14) انظر: القرافي، نفائس الأصول في شرح المحصول (ج2، ص550).

(15) انظر: الميمان، الكليات الفقهية دراسة نظرية تأصيلية (ص28).

(16) السرخسي، المبسوط، (ج7، ص16).

(17) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، (ج35، ص97). وانظر: الميمان، الكليات الفقهية دراسة نظرية تأصيلية (ص28).

(18) انظر: الخليل بن أحمد، كتاب العين (ج3/177)، الأزهري، تهذيب اللغة (ج4/234)، ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم (ج3/253)، الفيروزآبادي، القاموس المحيط (ص167).

(19) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة (ج2/36).

(20) ابن منظور، لسان العرب (ج2/133).

(21) السخاوي، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (ج1/14).

IUG Journal of Islamic Studies (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

لأنَّ مصطلح الكليات من وضع المناطقة كما تقدم، وليس من مباحث علوم الحديث كما ذكرنا سابقاً.

وممَّا وقف عليه من كلام أهل العلم في ذكر الكليات الحديثية قول ابن قيم الجوزية في كتابه «المنار المنيف» الذي جمع فيه عدداً كبيراً من الكليات الحديثية التي لا يصح منها شيء، قال –رحمه الله–: "ونحن ننبه على أمور كلية يعرف بها كون الحديث موضوعاً"[22]، وقال أيضاً: "فصل في ذكر جوامع وضوابط كلية في هذا الباب"[23].

ولم نقف –في حدود علمنا واطلاعنا– على أحدٍ من المتأخرين عرَّف الكليات الحديثية باعتباره علماً، إلا ما ذكره الباحث محمد أحمد كبير في رسالته (الكليات الحديثية عند ابن قيم الجوزية) بقوله: اطلاق حكم حديثي عام جامع لجزئيات متعددة في موضوع واحد[24].

وهذا التعريف منضبط بالجملة، لكنه أقرب إلى تعريف القواعد الحديثية منه إلى الكليات الحديثية[25]، وإن كان بين مفهوم القواعد والكليات اشتراك كبير كما سيأتي.

وقبل أن نذكر التعريف المختار للكليات الحديثية لا بدَّ من بيان **مسائل مهمة في مفهوم الكليات**، وهي:

المسألة الأولى: هل يشترط في الكليات أن تشتمل على لفظ (كل) وما تفرع عنها؟

الصحيح أنه لا يشترط أن تشتمل الكلية على لفظ (كل) حتى تعد من الكليات، وذلك لأمور منها:

1. أنَّ لفظ (كل) وإن كان هو الأصل في ألفاظ العموم، إلا أنَّ هناك ألفاظاً وصيغاً كثيرة تدل على العموم كما هو مقرر عند أهل العلم[26]، فلا وجه لحصرها في كلمة (كل) فقط.
2. أنَّ حصر الأحكام الكلية فيما صدر بلفظ (كل) فيه تضييق شديد، وإغفال لكثير من الكليات التي لم تشتمل على بذلك.
3. الناظر في تطبيقات المحدثين ممَّن ألفوا في جمع بعض الكليات الحديثية يجدهم أيضاً لم يلتزموا ذلك أو يراعوه في تآلفيهم، لا سيما في ذكر الكليات السلبية[27].

المسألة الثانية: هل يُشترط في الكليات أن تكون أحكامها مستوعِبة لجميع أفرادها المندرجة تحتها؟

ذكرنا سابقاً أنَّ المناطقة يشترطون ذلك ويجعلونه أصلاً في معنى الكلية عندهم، لكنَّ الصحيح أنَّ ذلك لا يُشترط أيضاً في تعريف الكليات الحديثية، وذلك لأمور منها:

1. أنَّ الأصل اللغوي لهذه الكلمة يَحتمل معنى عدم الشمول والاستيعاب، كما مرَّ معنا في التعريف اللغوي، وذكرنا عند ذلك شواهد من القرآن الكريم، وهذا أقوى في الدلالة من الحدِّ الذي وضعه المناطقة.
2. أنَّ المتخلفات الجزئية لا ينتظم منها كلي يعارض هذا الكلي الثابت، وهذا شأن الكليات الاستقرائية[28].
3. أنَّ المتتبع لكثير من الكليات التي ذكرها العلماء سيجد بعض فروعها يخرج من الحكم الكلي العام.
4. وأيضاً فإنَّ العلماء الذين ألفوا في جمع بعض هذه الكليات قد أدخلوا في مصنفاتهم شيء من هذه الكليات الأغلبية، مع التنبيه عليها وإغفال ذلك أحياناً أخرى.

وقد نصَّ على عدم اشتراط كون الكلية تامة غير واحد من أهل العلم:

---

(22) ابن قيم الجوزية، المنار المنيف في الصحيح والضعيف (ص36).

(23) المرجع السابق، ص95.

(24) انظر: كبير، الكليات الحديثية عند ابن قيم الجوزية، (ص17).

(25) انظر: عجين، التقعيد ودوره في علوم الحديث (ص529).

(26) ذكر الإمام القرافي في كتابه: العقد المنظوم في الخصوص والعموم، مائتان وخمسون صيغة تدل على العموم، انظرها: (ج2/351–437).

(27) كقولهم: لا يصح في باب كذا شيء، ولا يثبت ....، وغيرها.

(28) انظر: الشاطبي، الموافقات (ج2/84).

IUG Journal of Islamic Studies (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

– قال الشاطبي ما ملخصه: "إنَّ الأمر الكلي إذا ثبت فتخلف بعض الجزئيات عن مقتضاه لا يخرجه عن كونه كلياً، وأيضاً فإن الغالب الأكثري معتبر في الشريعة اعتبار القطعي"[29].

– وقال ابن القيم: "... إذ شأن الشرائع الكلية أن تراعي الأمور العامة المنضبطة، ولا ينقضها تخلُّفُ الحكمة في أفراد الصور"[30].

وبناء على ما تقدم فالتعريف المختار للكليات الحديثية هو:

« حكمٌ حديثيٌّ كُليٌّ أغلبي، مصدَّر بكلمة (كُل) غالباً، ينطبق على أجزاء كثيرة مباشرة».

شرح التعريف:

– قولنا: **(حكم حديثي)**: يشمل جميع الأحكام الحديثية، سواء على المتون، أو الألفاظ، أو الرجال، أو الأسانيد، أو طرق التحمل، إلى غير ذلك من مباحث علوم الحديث الشريف.

– قولنا: **(كُلي)**: يخرج به الحكم الجزئي على حالة واحدة.

– قولنا **(أغلبي)**: احترازاً من التام الذي ينطبق على جميع الأجزاء دون تخلف أحد منها.

– قولنا: **(مصدَّر بكلمة (كل) غالباً)**: يشتمل على أمور:

1. أنَّ غالبَ الأحكام الكلية مشتملة على كلمة (كل).
2. قولنا (مصدَّر) هذا هو الأصل، وإلا فهناك كليات كثيرة تكون كلمة (كل) في أثنائها أو نهايتها، ولا تكون في بدايتها، وتُعد من الكليات.
3. أنَّه لا يُشترط في الأحكام الحديثية الكلية أن تكون مصدرة بكلمة (كل).
4. ليس كلُّ حكمٍ حديثي مصدر بكلمة (كل) هو حكم كلي، فلا بد من انطباقه على فروع متعددة كما سيأتي في الجملة التالية.

قولنا: **(ينطبق على أجزاء كثيرة)**: أي: لا بد للحكم الكلي من انطباقه على أفراد متعددة، فإذا كان هذا الحكم لا ينطبق إلا على فرد واحد فلا يعتبر كلية.

قولنا: **(مباشرة)**: أي: في نفس الموضوع الواحد، فإذا كانت أجزاؤه أفراداً مستقلة بذاتها في مواضيع مختلفة فهو حكم فرعي، كأن يكون الحكم على مجموعة أحاديث في مواضيع مختلفة.

الفرع الثالث: العلاقة بين الكليات والقواعد والضوابط.

بعد أن بينا مفهوم الكليات، كان لزاماً أن نذكر المصطلحات التي قد يعتريها بعض التشابه والتداخل مع موضوع الكليات، ألا وهي القواعد والضوابط، ثم نبين العلاقة بينها جميعاً.

فنقول: عرف العلماء القاعدة بتعاريف كثيرة متقاربة في المعنى منها: الأمر الكلي الذي ينطبق عليه جزئيات كثيرة يفهم أحكامها منها[31].

أما الضابط فغالب من عرَّفه إما أن يُعرفه مركباً بإضافته لعلم معين كالضوابط الفقهية، أو يذكرونه عرضاً عند بيان الفرق بينه وبين القاعدة، ومحصل كلامهم في ذلك أن يقال في تعريف الضابط: هو الأمر الكلي الذي ينطبق عليه جزئيات كثيرة في باب واحد[32].

وهنا يتبين أن معنى القاعدة والضابط متقارب جداً، ومن أظهر ما فُرِّق به بين القاعدة والضابط، أنَّ القاعدة تشمل فروعا من أبواب

(29) الشاطبي، الموافقات (ج2/83–84)، وانظر: البورنو، موسوعة القواعد الفقهية (ج1/23).

(30) ابن قيم الجوزية، أعلام الموقعين عن رب العالمين (ج2/388).

(31) ابن السبكي، الأشباه والنظائر (ج1/11).

(32) انظر: ابن السبكي، الأشباه والنظائر (ج1/11)، ابن نجيم، الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان (ص137)، الكفوي، الكليات، (ص728).

متعددة، أمَّا الضابط فيشمل فروعا من باب واحد[33]، وهذا ما دَرَج عليه أكثر المتأخرين، على أنَّ كثيراً من العلماء –وخاصة المتقدمين– لم يفرّقوا في الإطلاق والاستخدام بين الضابط والقاعدة لتقارب معنييهما[34]، وأيضاً فليس لأحد الإطلاقين تأثير في قوة استنباط الحكم منهما أو ضعفه، والتفرقة بينهما إنما هي تفرقة اصطلاحية.

وتتفق القاعدة والضابط مع الكليات، في أنَّ كلاً من الكلية والقاعدة والضابط قضايا كلية تنطبق على جزئيات كثيرة.

"وبناء على ذلك فإنَّ العلاقة بين الكليات والقواعد والضوابط هي علاقة العموم والخصوص، فكل كلية إما أن تكون قاعدة أو ضابطاً، وإنما تختص الكلية منهما بما كان مسورًا بكلمة (كل)، فإن كانت الكلية تشمل على أكثر من باب اعتبرت قاعدة، وإن كانت تشمل على باب واحد كانت ضابطاً[35]".

هذا إن حصرنا معنى الكلية فيما يشتمل على كلمة (كل)، وهو الغالب عليها كما ذكرنا في التعريف، أَما إذا لم نشترط ذلك فتكون الكلية إما من قبيل القواعد أو الضوابط على ضوء ما ذكرنا من الفرق بينهما، فتكون بهذا المعنى أوسع وأشمل من القاعدة أو الضابط.

وعليه فإنَّ كل ما يُقال عن القاعدة والضابط يسري على الكلية؛ لأنَّ الكليات صنف من القواعد والضوابط، ويحسن التنبيه هنا إلى أنَّ غالب الكليات الحديثية أقرب إلى القواعد منها إلى الضوابط [36].

المطلب الثاني: الألفاظ والتراكيب الدالة على الكليات الحديثية.

ذكرنا سابقاً أنَّ الأصل في إطلاق الكليات أن تكون مشتملة على كلمة (كل) وما يتفرع عنها، وأنَّ ذلك ليس شرطاً فيها، فأهل العلم لم يلتزموا ذلك في إطلاقاتهم الكلية، بل استخدموا صيغاً كثيرة من ألفاظ العموم للدلالة على الأحكام الكلية.

وحصر جميع هذه الألفاظ والتراكيب التي استخدمت للدلالة على الأحكام الكلية صعبٌ جداً، وذلك لأمور:

أولاً: إنَّ ذلك يحتاج إلى استقراءٍ تامٍ لجميع مصنفات الأئمة على مرِّ العصور، ويصعب ذلك في بحثنا هذا.

ثانياً: أنَّ هذه الأحكام الكلية ليست محصورةً في مبحثٍ معينٍ من مباحث علوم الحديث، بل تجدها في جميع المباحث المتعلقة بالمتن والإسناد.

ويجدر بالذكر أنَّ معظم هذه الألفاظ والتراكيب الكلية تتعلق بمباحث المتون، وبالتحديد فهي تدل على نفي الصحة والثبوت لهذه المتون، وهو ما يسمى بـ (ما لا يصح فيه حديث)، وقد جمعها غير واحد من أهل العلم –كما سيأتي معنا– في مصنفات مفردة.

لذا سنتعرض في هذا المبحث إلى ذكر أبرز الألفاظ والتراكيب التي استخدمها أهل العلم في أحكامهم الكلية، بالإضافة إلى كلمة (كل) وما يتفرع عنا، مع التمثيل لكل ذلك، مراعياً التنويع بالأمثلة –قدر الإمكان– حتى تشمل الكليات المتعلقة بالمتن والإسناد، وأيضاً الدالّ منها على الإثبات أو النفي.

أولاً: الكليات المشتملة على كلمة (كل) وما يتفرع عنها.

1. قال الإمام أحمد: "كلُّ حديثٍ رفعه مغيرة بن زياد فهو منكر"[37].
2. قال الدارقطني: "كلُّ ما رُوي عن النبي ﷺ في الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم، فليس بصحيح"[38].

(33) انظر: السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو (ج1/10–11)، ابن نجيم، الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان (ص166).

(34) انظر: الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير (ج2/210)، قال: والقاعدة في الاصطلاح بمعنى الضابط وهي الأمر الكلي المنطبق على جميع جزئياته. وانظر: الباحسين، المفصل في القواعد الفقهية (ص57)، فقد ذكر جملة ممن لا يفرقون بين القاعدة والضابط.

(35) انظر: الميمان، الكليات الفقهية دراسة نظرية تأصيلية (ص30). بتصرف.

(36) انظر: المصدر السابق (ص30). بتصرف.

(37) أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، رواية ابنه عبد الله، (ج3/28).

(38) ابن الجوزي، التحقيق في أحاديث الخلاف (ج1/357)، وانظر: الموصلي، المغني عن الحفظ والكتاب (ج12/30).

IUG Journal of Islamic Studies (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

3. قال ابن حزم عن أحاديث تخليل اللحية: "وهذا كلُّه لا يصح منه شيء"[39].
4. قال ابن القيم: "ما وَضعه الكذابون في مناقب أبي حنيفة، والشافعي، على التّنصيص على اسمهما، وما وضعه الكذابون أيضًا في ذَمِّهما عن رسول ﷺ، وما يُروى من ذلك كلُّه كذبٌ"[40].
5. قال الإمام أحمد: "الآثار المروية عن النبي ﷺ في صلاة الكسوف كلها حسان"[41].
6. قال العقيلي: "ليس ثابت في التوقيت في الحجامة يوماً بعينه عن النبي ﷺ، وفيها أحاديث أسانيدها كلها لينة"[42].
7. قال أبو داود: "مشايخ حَريزُ بن عثمان كلهم ثقات"[43].

ثانياً: التراكيب الأخرى الدالة على الكليات.

من خلال تتبعنا لكلام أهل العلم في إطلاقتهم للأحكام الكلية وجدناهم استخدموا عبارات وتراكيب كثيرة للدلالة عليها، وكثير من هذه التراكيب متشابهة إلى حدٍ كبير في المعنى، وقد ارتأينا أن نجعلها ثلاثة أقسام.

القسم الأول: الألفاظ والتراكيب المستخدمة في نفي ثبوت أو صحة الحديث.

ومن التراكيب المستخدمة في ذلك مما وقفنا عليه:

1. **لا يثبت فيه حديث.** قال علي بن المديني في باب (مَن غسَّل ميتاً فليغتسل): "لا يثبت فيه حديث"[44].
2. **لا أعلم فيه حديثاً ثابتاً.** قال الإمام أحمد: "لا أعلم في التسمية على الوضوء حديثاً ثابتاً"[45].
3. **لا يثبت في هذا المتن شيء.** قال العقيلي عن أحاديث العقل: "لا يثبت في هذا المتن شيء"[46].
4. **ليس في هذا المتن شيء يثبت.** قال العقيلي في باب (إثم إتمام الصلاة في السفر): "ليس في هذا المتن شيء يثبت"[47].
5. **ليس في هذا ما يثبت.** قال العقيلي والدارقطني عن أحاديث (الصلاة خلف كل بَرٍ وفاجر): "ليس في هذا ما يثبت"[48].
6. **لم يثبت فيه شيء.** قال الإمام أحمد في باب (لا نكاح إلا بولي وشاهدَي عدل): "لم يثبت في الشهادة في النكاح شيء"[49].
7. **لم يثبت عنه في حديث صحيح ولا حسن.** قال ابن القيم: "ولم يثبت عنه السجود على كَوْر العمامة في حديث صحيح ولا حسن"[50].
8. **لم يجئ في حديث صحيح.** قال ابن القيم: "ولم يجئ الفصل بين المضمضة والاستنشاق في حديثٍ صحيحٍ ألبتة"[51].
9. **ليس يروى فيه حديث صحيح.** قال الإمام أحمد في باب (عدد التكبير في صلاة العيدين): "ليس يروى في التكبير في

(39) ابن حزم، المحلى بالآثار (ج2/36).
(40) ابن قيم الجوزية، المنار المنيف في الصحيح والضعيف (ص110).
(41) ابن عبد البر، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (ج٣/٣١٤).
(42) العقيلي، الضعفاء الكبير (ج3/454).
(43) انظر: ابن رجب، شرح علل الترمذي (ج2/879).
(44) انظر: البيهقي، السنن الكبير (ج2/392).
(45) انظر: ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج7/204)، والبيهقي، السنن الكبير (ج1/134).
(46) العقيلي، الضعفاء الكبير (ج3/175).
(47) المرجع السابق، (ج3/162).
(48) الدارقطني، سنن الدارقطني (ج2/403)، والبيهقي، السنن الكبير (ج4/29)، وانظر: الموصلي، المغني عن الحفظ والكتاب (ج12/31).
(49) انظر: الموصلي، المغني عن الحفظ والكتاب (ج12/37).
(50) ابن قيم الجوزية، زاد المعاد في هدي خير العباد (ج1/265).
(51) المرجع السابق (ج1/210).

IUG Journal of Islamic Studies (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

العيدين حديث صحيح عن النبي ﷺ"[52].

10. **لم يصح في حديث واحد.** قال ابن القيم: "ولم يصح في حديث واحد أنه اقتصر على مسح بعض رأسه ألبتة"[53].

11. **لم يصح عنه حديث ألبتة.** قال ابن القيم: "ولم يصح عنه في مسح العنق حديث ألبتة"[54].

القسم الثاني: الألفاظ والتراكيب المستخدمة في نفي ثبوت أو صحة أحاديث الباب.

ومن التراكيب المستخدمة في ذلك مما وقفنا عليه:

1. **لا يصح في هذا الباب شيء.** قال الإمام البخاري في باب (لمس النساء لا ينقض الوضوء): "لا يصح عن النبي ﷺ في هذا الباب شيء"[55].
2. **لا يصح في هذا الباب كبير شيء.** قال الترمذي في باب (ما يقال بعد الوضوء): "ولا يصح عن النبي ﷺ في هذا الباب كبير شيء"[56].
3. **ليس في هذا الباب شيء صحيح يحتج به.** قال النسائي في باب (من أتى جارية امرأته): "ليس في هذا الباب شيء صحيح يحتج به"[57].
4. **ليس في هذا الباب شيء يثبت.** قال العقيلي عن باب (طلب الخير من حسان الوجوه): "ليس في هذا الباب شيء يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم"[58].
5. **روي في هذا الباب أحاديث ليس فيها شيء يثبت.** قال العقيلي في باب (التحذير من التبرُّم بحوائج الناس): "قد روي في هذا الباب أحاديث ليس فيها شيء يثبت"[59].
6. **لا يثبت عندنا في هذا الباب شيء.** قال الإمام أحمد باب (طلبُ العلم فريضة): "لا يثبت عندنا في هذا الباب شيء عن رسول الله ﷺ"[60].
7. **ورد في هذا الباب أحاديث ليس فيها ما يصح.** قال أبو حاتم الرازي في (باب التسمية بمحمد أو أحمد): "قد ورد في هذا الباب أحاديث عن رسول الله ﷺ ليس فيها ما يصح"[61].
8. **لا أعرف في هذا الباب حديث له إسناد جيد.** قال الإمام أحمد في باب (التسمية على الوضوء): "لا أعرف في هذا الباب حديث له إسناد جيد"[62].

---

(52) انظر: أبو يعلى الفراء، التعليق الكبير في المسائل الخلافية بين الأئمة (ج41/4).

(53) ابن قيم الجوزية، زاد المعاد في هدي خير العباد (ج211/1).

(54) المرجع السابق، ج1، ص213.

(55) انظر: الموصلي، المغني عن الحفظ والكتاب (ج29/12). تنبيه: عند الرجوع إلى مظان وجود كلام الإمام البخاري وجدته في سنن الترمذي (ج144/1)، لكنه من كلام الترمذي نفسه، ووجدت أن الترمذي نقل قبلها بسطر كلام للبخاري فلعل الموصلي اختلط عليه الأمر وظن الكلام كله للبخاري فنسبه له. والله أعلم.

(56) المرجع السابق، (ج110/1).

(57) النسائي، السنن الكبرى (ج448/6).

(58) العقيلي، الضعفاء الكبير (ج138/2).

(59) المرجع السابق (ج340/2).

(60) انظر: ابن الجوزي، العلل المتناهية في الأحاديث الواهية (ج66/1).

(61) انظر: الموصلي، المغني عن الحفظ والكتاب (ج22/12).

(62) الترمذي، الجامع الكبير (ج80/1).

IUG Journal of Islamic Studies (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

القسم الثالث: الألفاظ والتراكيب المستخدمة في نفي الثبوت أو الصحة مطلقاً.

ومن التراكيب المستخدمة في ذلك مما وقفنا عليه:

1. **لا يثبت في هذا عن النبي ﷺ شيء**. قال العقيلي في باب (التختم بالعقيق): "لا يثبت في هذا عن النبي ﷺ شيء"[63].
2. **لا يثبت منها شيء بوجه**. قال الدارقطني في باب (السخيَّ قريبٌ من الله والبخيل بعيد من الله): "لا يثبت منها شيء بوجه"[64].
3. **لم يُحفظ عنه ﷺ**. قال ابن القيم: "لم يحفظ عنه أنه كان يقول على وضوئه شيئاً غير التسمية"[65].
4. **لا يعرف هذا عن النبي ﷺ**. قال الإمام أحمد في باب (مسح الوجه باليدين بعد الدعاء): "لا يعرف هذا عن النبي ﷺ، وإنما يروى عن الحسن البصري"[66].
5. **لم يصح فيه شيء**. قال ابن الجوزي في باب (أقل مدة الحيض وأكثره): "لم يصح فيه شيء"[67].
6. **ليس فيه شيء يصح مسنداً**. قال العقيلي: "ليس في الماء المشمس شيء يصح مسنداً"[68].
7. **ليس عن النبي ﷺ خبر صحيح**. قال ابن حبان: "ليس عن النبي ﷺ خبر صحيح في العقل"[69].
8. **ما صح عن النبي ﷺ فيها شيء**. وقال الشافعي في باب (وطء المرأة في الدبر): "ما صح عن النبي ﷺ في تحريمه ولا تحليله شيء"[70].
9. **ليس في الروايات فيه شيء صحيح**. قال الدارقطني في (باب ظهور الآيات بعد المئتين): "ليس في الروايات فيه شيء صحيح عن النبي ﷺ"[71].

المطلب الثالث: أهمية الكليات الحديثية وأبرز معالمها.

الفرع الأول: أهمية الكليات الحديثية وفوائدها.

لا يُجهل ما للأحكام الكلية الحديثية من أهمية بالغة وفوائد جَمَّة، لذا اعتنى العلماء بها أيَّما عناية، وقد أطنب العلماء في ذكر ما للأحكام الكلية من أهمية عظيمة وفوائد جليلة في كلِّ فنٍّ من الفنون، وعبارتهم في ذلك أكثر من أن تُجمع وتُحصى، ومن ذلك:

قال القرافي: "ومن جعل يُخرِّج الفروع بالمناسبات الجزئية دون القواعد الكلية، تناقضت عليه الفروع واختلفت، وتزلزلت خواطره فيها واضطربت، وضاقت نفسه لذلك وقَنَطت، واحتاج إلى حفظ الجزئيات التي لا تتناهى، وانقضى العمر ولم تَقضِ نفسه من طِلبَة مُناها"[72].

وقال الطوفي: "وتقديم الأمور الكلية على الجزئية معلوم الحسن بمناسبة العقل، لأنَّ الكليات هي قواعد يرد إليها، وينبني عليها جزئيات

---

(63) ابن الجوزي، الموضوعات (ج59/3).

(64) المرجع السابق، (ج181/2).

(65) ابن قيم الجوزية، زاد المعاد في هدي خير العباد (ج213/1).

(66) انظر: الموصلي، المغني عن الحفظ والكتاب (ج44/12).

(67) ابن قيم الجوزية، زاد المعاد في هدي خير العباد (ج213/1).

(68) العقيلي، الضعفاء الكبير (ج176/2).

(69) انظر: ابن عراق، تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة (ج204/1).

(70) انظر: الطحاوي، مختصر اختلاف العلماء،

(71) انظر: الموصلي، المغني عن الحفظ والكتاب (ج45/12).

(72) القرافي، الفروق (ج62/1).

IUG Journal of Islamic Studies (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

العلم المتكلم فيه"[73].

وقال الزركشي: "فإنَّ ضبط الأمور المنتشرة المتعددة في القوانين المُتحدة هو أوعى لحفظها وأدعى لضبطها، ...والحكيم إذا أراد التعليم لا بدَّ له أن يَجمع بين بيانين: إجماليّ تتشوف إليه النفس، وتفصيليّ تَسكن إليه"[74].

ويمكن أن نُجمل أهمية وفوائد الكليات الحديثية فيما يلي:

أولاً: أنَّ الكليات تنظم منثور المسائل في سلك واحد، وتجمع شتات الفروع في باب واحد، فتقيّد الشوارد، وتقرّب بين كل متباعد، إذ من الصعب الإحاطة بجميع الجزئيات وحفظها، فجمع الجزئيات في باب واحد أوعى وأدعى لحفظها، أما محاولة معرفة حُكم كل واقعة على حِدة، ومن ثم تذكرها عند الحاجة، فهذا أمر عسير غير يسير.

ثانياً: أنَّ معرفة الكليات وحفظها يضبط كثيراً من الجزئيات، فلا يقع التناقض والاضطراب في الأحكام، فإنَّ من سار على قاعدة كلية محكمة، كانت أحكامه كلها متفقة، وكما قيل: من ضبط الأصول ضمن الوصول.

ثالثاً: أنَّها من أقصر الطرق للوصول إلى حال الراوي والمروي، وهذا هو لبُّ علم الحديث وثمرته.

رابعاً: أنَّ معرفة الكليات وممارستها تُنمي عند طالب العلم الملَكة الحديثية، ممَّا يُعينه على معرفة مدارك علم الحديث وتعليلاته الخفية.

خامساً: أنَّ الكليات تُيسر وتساعد غير المتخصص على معرفة كثيرٍ من الأحكام الحديثية بسهولة ويُسر.

سادساً: أنَّ هذه القواعد الكلية معتبرة في كتب الأئمة، وتُتناقل من جيل إلى جيل، وتتخذ أدلة لإثبات كثير من المسائل، ويُرجح بها عند وقوع الاختلاف والتماثل.

الفرع الثاني: معالم الكليات الحديثية.

يتَّسم كلُّ علمٍ من العلوم بمعالم تبرزه وتوضحه وتميزه عن غيره، وتبرز هذه المعالم من خلال سبر طريقة أهل الحديث في إطلاقاتهم الكلية، فهي أشبه بالهيكل العام الذي تتكون منه هذه الكليات، وبعد النظر في الكليات الحديثية التي ذكرها العلماء، نستخلص منها المعالم الآتية:

أولاً: الكليات الحديثية المصدرة بلفظ (كل) وما يتفرع عنها قليلة بالنسبة لباقي الكليات التي ذكرها الأئمة، لذا فحصرها سهل ميسور، وبخاصة مع وجود البرامج الحاسوبية كالمكتبة الشاملة وغيرها، بعكس الألفاظ والتراكيب الأخرى، فيصعب حصرها لكثرتها وتنوعها في مباحث علوم الحديث.

ثانياً: معظم الإطلاقات الكلية الحديثية التي وقفت عليها متعلقة بأبواب المتون، وبالأخص الأحاديث التي لا يثبت منها شيء في باب معين.

ثالثاً: الإطلاقات الكلية في باب الأسانيد متنوعة وكثيرة، ويمكن تقسيمها إجمالاً لكليات متعلقة بالرواة ومراتبهم، وأخرى متعلقة بالمرويات والأسانيد وما يندرج تحتها.

رابعاً: غالبُ الكليات الحديثية هي من تقريرات الأئمة المتقدمين، كأحمد بن حنبل، وابن معين، والرازيان، وابن حبان، وابن عدي، والعقيلي، ومن في طبقتهم، ويقل إطلاقها في الطبقات المتأخرة –غالباً–؛ وذلك لأنَّ إطلاق هذه الكليات يحتاج إلى ممارسة كبيرة واستقراء تام للحديث وعلومه، حتى يخالط علم الحديث لحمه ودمه، ويكثر ذلك في الأئمة المتقدمين.

خامساً: يتفاوت العلماء في إطلاق الأحكام الكلية بين مُقلٍ ومُكثرٍ، فمن المكثرين: الإمام أحمد، والعقيلي، وابن عدي.

سادساً: لبعض الأئمة أحكام كلية في غالب مباحث علوم الحديث، كالإمام أحمد، وبعضهم يختص بنوع معين كابن عدي، فغالب

---

(73) الطوفي، شرح مختصر الروضة (ج1/97–98).

(74) بدر الدين الزركشي، المنثور في القواعد الفقهية (ج1/65).

إطلاقته تتعلق بالمرويات.

سابعاً: تمتاز الكليات الحديثية بالاستيعاب والشمول، والغالب فيها أن تكون مطردة بأنَّ يندرج تحتها جميع أفرادها دون استثناء، أو معظمها إن كانت أغلبية، وتكون بعبارة مختصرة شاملة تدل على المضمون بأوجز وأخصر عبارة، فلا تحتاج إلى شرح أو بسط[75].

المبحث الثاني: استعمال المحدثين للكليات الحديثية ومظان وجودها وأبرز المؤلفات فيها.

المطلب الأول: نشأة الكليات واستعمال المحدثين لها[76].

إنَّ استخدام ألفاظ العموم للدلالة على قواعد كلية أسلوب عربي بليغ، لم يكن استخدامه من قِبل المحدثين بدعاً من القول، بل ورد ذلك في نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية، وفي أقوال الصحابة والتابعين ومن بعدهم، مروراً بأهل الحديث وغيرهم.

لذلك إن أردنا أن نتكلم عن نشأة الكليات –عموماً– لا بد لنا أن نتطرق إلى أصل استعمالها في النصوص الشرعية مروراً باستعمال الصحابة –رضي الله عنهم–، حتى نصل إلى استعمال المحدثين لها، وبذلك ينتظم العقد ويتصل.

الفرع الأول: ورود الكليات في القرآن الكريم والسنة النبوية وأقوال الصحابة.

الكليات الشرعية الواردة في القرآن الكريم والسنة النبوية أكثر من أن تُحصر في هذه الوريقات، لذلك اقتصرنا على ذكر نماذج من هذه الكليات، وخاصة المصدرة بلفظ (كل)، كونها أكثر الألفاظ الدالة على العموم، وأكثرها انسجاماً مع موضوع بحثنا.

أولاً: الكليات في القرآن الكريم.

الكليات القرآنية هي ما عرَّفه علماء التفسير بقولهم: "قواعد وأحكام قرآنية مطردة لا محالة، مقطوع بها، سواء كانت مصدرة بلفظ (كل) أو سواها من ألفاظ العموم"[77].

إذاً، ما نقصده بالكليات في القرآن الكريم هو الآيات الكريمة التي اشتملت على أحكام كلية، أمَّا الكليات الأخرى المتعلقة بالقرآن الكريم وتفسيره فليست مقصودة هنا، ككليات الألفاظ، وكليات الأساليب، وكليات علوم القرآن، وكليات اللغة في القرآن[78].

1. سمحكُلُّ ٱلطَّعَامِ كَانَ حِلّٗا لِّبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَسجى [آل عمران: 93].
2. سمح كُلُّ نَفۡسٖ ذَآئِقَةُ ٱلۡمَوۡتِۖ سجى [آل عمران: 185].
3. سمحوَعَلَى ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمۡنَا كُلَّ ذِي ظُفُرٖۖسجى [الأنعام: 146].
4. سمحٱللَّهُ يَعۡلَمُ مَا تَحۡمِلُ كُلُّ أُنثَىٰسجى [الرعد: 8].
5. سمحوَجَعَلۡنَا مِنَ ٱلۡمَآءِ كُلَّ شَيۡءٍ حَيٍّۖسجى [الأنبياء: 30].

ثانياً: الكليات في السنة النبوية.

الكلام في الكليات الواردة في السنة النبوية يوافق ما قدمناه من الكلام على الكليات القرآنية، وهي –أيضاً– كثيرةٌ جداً، كيف لا وقد نطق بها أفصح العرب ﷺ، القائل: «بُعثت –وفي لفظ: أُعطيت–بجوامع الكلم»[79].

واقتصرنا هنا أيضاً على بعض ما كان مشتملاً على كلمة (كل)، ممَّا أخرجه صاحبا الصحيح أو أحدهما.

(75) انظر: عجين، التقعيد ودوره في علوم الحديث (ص529–530).

(76) انظر: آل سيف، الكليات الفقهية وحِكم التشريع في باب المياه عند الحنابلة (ص25–29).

(77) انظر: القرني، كليات الألفاظ في التفسير دراسة نظرية تطبيقية (ج1/ص30).

(78) انظر: المرجع السابق، (ج1/ص116–117).

(79) البخاري، صحيح البخاري، الاعتصام بالكتاب والسنة/ قول النبي ﷺ بعثت بجوامع الكلم، 91/9: رقم الحديث (7273). ومسلم، صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة/ دون تبويب، 371/1: رقم الحديث (523).

IUG Journal of Islamic Studies (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

1. عن عائشة –رضي الله عنها–، عن النبي ﷺ قال: «كل شرابٍ أسكر فهو حرام»[80].
2. عن أبي هريرة–رضي الله عنه–، عن النبي ﷺ قال: «لولا أن أشق على المؤمنين لأمرتهم بالسواك عند كلِّ صلاة»[81].
3. عن أبي سعيد الخدري –رضي الله عنه–، عن النبي ﷺ قال: «الغسل يوم الجمعة واجب على كلِّ محتلم»[82].
4. عن جابر بن عبد الله –رضي الله عنهما–، عن النبي ﷺ قال: «كلُّ معروف صدقة»[83].
5. عن أبي هريرة –رضي الله عنه–، عن النبي ﷺ قال: «كلُّ ذي نابٍ من السباع فأكله حرام»[84].

ثالثاً: الكليات في أقوال الصحابة.

الصحابة –رضي الله عنهم– خير من فهم الدين وعايش التنزيل، ولكلامهم منزلة واعتبار كبير، لذلك آثرنا أن نذكر بعض أحاكمهم وقواعدهم الكلية من هذا الجانب، ومن جانب آخر حتى تنتظم مراحل استعمال الكليات وتتدرج وصولاً إلى أئمة الحديث، واكتفينا هنا أيضاً بذكر ما كان مشتملاً منها على كلمة (كل).

1. عن عمر أو ابن عمر –رضي الله عنهما– قال: «كلُّ شرط خالف كتاب الله فهو باطل، وإن اشترط مائة شرط»[85].
2. عن عمر بن الخطاب –رضي الله عنه– قال: «فرِّقوا بين كلِّ ذي مَحرَم من المجوس»[86].
3. قال خباب –رضي الله عنه–: «إنَّ المسلم يؤجر في كل شيء يُنفقه، إلا في شيء يجعله في هذا التراب»[87].
4. قال أبو بكر –رضي الله عنه– : «حقٌ على كلِّ ذات نطاق الخروج إلى العيدين»[88].
5. عن عبد الله بن عمر –رضي الله عنهما–: «كل بدعة ضلالة، وإن رآها الناس حسنة»[89].

الفرع الثاني: استعمال المحدثين لمصطلح الكليات في إطلاق الأحكام الحديثية.

الناظر في تراث الأمة العلمي الكبير يجد أهل الحديث والأثر أول من وظف واستعمل ألفاظ العموم في إطلاق أحكام كلية جامعة في طياتها أفراداً كثيرة، فأبدعوا في ذلك أيَّما أبداع، كيف لا وهم الحفاظ الجامعون، والأئمة المتقنون، والنقاد البارعون.

وقد ظهر ذلك جلياً في إطلاقاتهم لأحكام جامعة وقواعد كلية في أبواب علوم الحديث المتنوعة، وعلى رأسها: ذكر الأبواب التي لم يصح فيها حديث، فكان لها النصيب الأكبر والحظ الأوفر في إصدار هذه الأحكام الكلية الجامعة.

وقد أشرنا سابقاً إلى أنَّ حصر جميع القواعد الكلية من الصعب بمكان؛ لأنَّ المحدثين أطلقوا هذه الألفاظ الكلية في غالب مباحث علوم الحديث.

---

(80) البخاري، صحيح البخاري، الوضوء/ لا يجوز الوضوء بالنبيذ ولا المسكر، 58/1: رقم الحديث (242). ومسلم، صحيح مسلم، الأشربة/ بيان أن كل مسكر خمر وأن كل خمر حرام، 1585/3: رقم الحديث (2001).

(81) البخاري، صحيح البخاري، الجمعة/ السواك يوم الجمعة، 4/2: رقم الحديث (887). ومسلم، صحيح مسلم، الطهارة/السواك، 220/1: رقم الحديث (252).

(82) البخاري، صحيح البخاري، الأذان/ وضوء الصبيان ومتى يجب عليهم الغسل والطهور وحضورهم الجماعة والعيدين والجنائز وصفوفهم، 171/1: رقم الحديث (858). ومسلم، صحيح مسلم، الجمعة/ وجوب غسل الجمعة على كل بالغ من الرجال وبيان ما أمروا به، 580/2: رقم الحديث (846).

(83) [البخاري، صحيح البخاري، الأدب/ كل معروف صدقة، 11/8: رقم الحديث (6021).

(84) مسلم، صحيح مسلم، الصيد والذبائح وما يؤكل من الحيوان/ تحريم أكل كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير، 1534/3: رقم الحديث (1933).

(85) البخاري، صحيح البخاري، الشروط/ المكاتب وما لا يحل من الشروط التي تخالف كتاب الله، 198/3، تعليقاً.

(86) البخاري، صحيح البخاري، الجزية/ الجزية والموادعة مع أهل الحرب، 96/4: رقم الحديث (3156).

(87) البخاري، صحيح البخاري، المرضى/ تمني المريض الموت، 121/7: رقم الحديث (٥٦٧٢).

(88) ابن أبي شيبة، مصنف ابن أبي شيبة، صلاة العيدين/ من رخص في خروج النساء إلى العيدين، 3/2: رقم (٥٧٨٥).

(89) المروزي، السنة، (ص29) رقم 82.

IUG Journal of Islamic Studies (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

لذا سنذكر في هذا المطلب جملة من إطلاقات المحدثين الكلية، حتى تتضح معالم توظيف المحدثين واستعمالهم للأحكام الكلية، وسرنا في ذلك على النحو الآتي:

أولاً: تصنيف هذه الإطلاقات حسب مباحث علوم الحديث التي وقفنا عليها.

ثانياً: ذكر حكمٍ كليّ واحدٍ لكلِّ عالم.

ثالثاً: ترتيب الأقوال حسب وفيات قائليها، من المتقدم إلى المتأخر.

أولاً: الإطلاقات الكلية المتعلقة بالأبواب التي لا يصح منها شيء.

1. عبد الرحمن بن مهدي (ت 198هـ). قال في باب (الحِجامة): "ما صحَّ عن النبي ﷺ فيها شيءٌ، إلا الأمر بها"[90].
2. الشافعي (ت 204هـ). قال في باب (وطء المرأة في الدبر): "ما صح عن النبي ﷺ في تحريمه ولا تحليله شيء"[91].
3. علي بن المديني (ت 234هـ). قال في باب (الإمام ضامنٌ والمؤذن مؤتمَن): "لا يصحُّ في هذا الباب عن النبي ﷺ حديث صحيح، إلا حديثاً رواه الحسن مرسلاً"[92].
4. إسحاق بن راهويه (ت 238هـ). قال –رحمه الله–: "لا يصح عن النبي ﷺ في فضائل معاوية بن أبي سفيان شيء"[93].
5. أحمد بن حنبل (ت 241هـ). قال في باب (الغسل لمن غسَّل ميتاً): "لا يصح في هذا الباب شيء"[94].
6. البخاري (ت 256هـ). قال –رحمه الله–: "ليس في زكاة العسل شيء يصح"[95].
7. أبو داود (ت ٢٧٥هـ). قال في (باب ما يقول إذا رأى الهلال): "ليس في هذا الباب عن النبيِّ ﷺ حديثٌ مُسنَدٌ صحيح"[96].
8. أبو حاتم الرازي (ت 277هـ). قال –رحمه الله–: " لا يثبت عن النبي ﷺ في تخليل اللحية حديث"[97].
9. الترمذي (ت 279هـ). قال في باب (كراهية الإسراف في الماء): "ولا يصح في هذا الباب عن النبي ﷺ شيء"[98].
10. ابن المنذر (ت 319هـ). قال –رحمه الله–: "الاغتسال من غسل الميت لا يجب، وليس فيه خبر يثبت"[99].
11. أبو جعفر العقيلي (ت 322هـ). قال –رحمه الله–: "لا يصح في قَطع السّدر شيءٌ"[100].
12. أبو حاتم ابن حبان (ت 354هـ). قال –رحمه الله–: "وقد روي عن النبي ﷺ أخبار كثيرة تصرح بنفي الإكثار من الزيارة ...، إلا أنه لا يصحُّ منها خبرٌ من جهة النقل"[101].
13. الدارقطني (ت 385هـ). قال في باب (ظهور الآيات بعد المئتين): "ليس في الروايات فيه شيء صحيح عن النبي ﷺ"[102].

---

(90) انظر: ابن الجوزي، الموضوعات (ج3/215).

(91) انظر: الطحاوي، مختصر اختلاف العلماء، (ج2/343).

(92) انظر: الموصلي، المغني عن الحفظ والكتاب (ج12/30)، والترمذي، العلل الكبير (ص65).

(93) انظر: الموصلي، المغني عن الحفظ والكتاب (ج12/27).

(94) انظر: الترمذي، العلل الكبير (ص142).

(95) انظر: المرجع السابق (ص175).

(96) أبو داود، سنن أبي داود (ج7/423)، رقم الحديث (5093).

(97) انظر: ابن أبي حاتم، العلل (ج1/553).

(98) الترمذي، الجامع الكبير (ج1/112)، رقم الحديث (57).

(99) ابن المنذر، الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف (ج5/350).

(100) العقيلي، الضعفاء الكبير (ج4/395).

(101) ابن حبان، روضة العقلاء ونزهة الفضلاء (ص116).

(102) الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية (ج6/165). وانظر: الموصلي، المغني عن الحفظ (ج12/45).

IUG Journal of Islamic Studies (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

14. عبد الغني بن سعيد الأزدي (ت 409هـ). قال في باب (موت الفجأة): "ليس فيها صحيح عن رسول الله ﷺ"[103].
15. ابن الجوزي (ت 597هـ). قال في باب (لا يدخل الجنة ولد زنا): "ليس في هذه الأحاديث شيء يصح"[104].
16. عمر بن بدر الموصلي (ت 622هـ). قال في باب (زيادة الإيمان ونقصانه وأنه قول وعمل): "لا يصح في هذا الباب عن رسول الله ﷺ شيء"[105].
17. ابن تيمية (ت 728هـ). قال –رحمه الله–: "سائر ما يروى في رفع الصوت بالصلاة عليه ﷺ [كذبٌ موضوع]"[106].
18. أبو الحجاج المزي (ت ٧٤٢هـ). قال –رحمه الله–: "كلُّ حديث فيه «الحميراء» باطلٌ، إلا حديثاً في الصوم في سنن النسائي"[107].
19. ابن قيم الجوزية (ت 751هـ). قال –رحمه الله–: "كلُّ حديثٍ في الطِّين فإنه لا يصحُّ، ولا أصل له عن رسول الله ﷺ"[108].
20. ابن حجر (ت 852هـ). قال –رحمه الله–: "لم يثبت في استحباب قص الظفر يوم الخميس حديث"[109].

ثانياً: الإطلاقات الكلية المتعلقة بالأبواب التي تصح كلها.

1. أحمد بن حنبل (ت 241هـ). قال –رحمه الله–: «كل حديث روي في صلاة الخوف فهو صحيح الإسناد»[110].
2. ابن جرير الطبري (ت 310هـ). قال –رحمه الله–: «الآثار التي رويت عن النبى ﷺ بتغيير الشيب وبالنهي عن تغييره كلها صحاح»[111].
3. ابن القيم (ت 751هـ). قال عن أحاديث لقاء الله تعالى: "وكلُّ أحاديث اللقاء صحيحة"[112].

ثالثاً: الإطلاقات الكلية المتعلقة بالرواة.

1. أحمد بن حنبل (ت 241هـ). قال –رحمه الله–: "كل من روى عنه مالك، فهو ثقة"[113].
2. يحيى بن معين (ت 233هـ). قال –رحمه الله–: "كلُّ عاصمٍ في الدنيا ضعيف"[114].
3. أحمد بن صالح المصري (ت 248هـ). قال –رحمه الله–: "طلحة بن عبد الملك الأيلي ثقة، ما سقط من أهل أيلة إلا الحكم بن عبد الله الأيلي، الأيليون كلهم ثقات"[115].
4. يعقوب الدورقي (ت 252هـ). قال –رحمه الله–: "كلُّ من سكت عنه يحيى ابن معين فهو عنده ثقة"[116].

---

(103) انظر: الموصلي، المغني عن الحفظ (ج44/12).
(104) ابن الجوزي، الموضوعات (ج111/3).
(105) الموصلي، المغني عن الحفظ (ج21/12).
(106) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، (468/22).
(107) بدر الدين الزركشي، الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة (ص58).
(108) ابن قيم الجوزية، زاد المعاد في هدي خير العباد (ج498/4).
(109) ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري (ج346/10).
(110) ابن رجب، فتح الباري شرح صحيح البخاري، (ج٨/347، ٣٦٦).
(111) الطبري، تهذيب الآثار «الجزء المفقود» (ص516). وانظر: القاضي عياض، إكمال المعلم بفوائد مسلم (ج625/6).
(112) ابن قيم الجوزية، حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح (ج710/2).
(113) أحمد بن حنبل، مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية إسحاق بن إبراهيم بن هانئ (ص504).
(114) انظر: أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل رواية المَرّوذي وغيره (ص129). وانظر: ابن رجب، شرح علل الترمذي، (ج875/2).
(115) ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات (ص121).
(116) انظر: ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج218/1).

IUG Journal of Islamic Studies (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

5. أبو داود (ت 275هـ). قال : "مشايخ حريز بن عثمان كلهم ثقات"[117].
6. النسائي (ت 303هـ). قال –رحمه الله–: "محمد بن عبد الرحمن بن عبد الحكم صدوق ثقة، وبني عبد الحكم كلهم ثقات"[118].

رابعاً: الإطلاقات الكلية المتعلقة بالأسانيد والمرويات.

1. عفان بن مسلم الصفار (ت 220هـ). قال في ترجمة (الربيع بن صبيح): "أحاديثه كلها مقلوبة"[119].
2. أحمد بن حنبل (ت 241هـ). قال : "كل حديث رفعه مغيرة بن زياد فهو منكر"[120].
3. أبو زرعة الرازي (ت 264هـ). قال في ترجمة (معاوية بن يحيى الصدفي): " أحاديثه كلها مقلوبة"[121].
4. أبو حاتم الرازي (ت 277هـ). قال في ترجمة (أحمد بن إبراهيم الحلبي): "لا أعرفه، وأحاديثه باطلة موضوعة كلها، ليس لها أصول، يدل حديثه على أنه كذاب"[122].
5. النسائي (ت 303هـ). قال في ترجمة (حبيب بن أبي حبيب): "أحاديثه كلها موضوعة عن مالك وغيره"[123].
6. ابن عدي (ت 365هـ). قال في ترجمة (بحر بن مَرَّار): "وكلُّ رواياته مضطربة، ويخالف الناس في أسانيدها ومتونها، والضعف على حديثه بين"[124].
7. البرقاني (ت 425هـ). قال: "كل حديث النقاش منكر"[125].
8. أبو عبد الله الحاكم (ت 405هـ). قال في ترجمة (أحمد بن حمدون النيسابوري): "أحاديثه كلها مستقيمة"[126].
9. أبو يعلى الخليلي (ت 446هـ). قال رحمه الله في ترجمة (عامر بن عبد الله بن الزبير بن العوام): "وأحاديثه كلها محتج بها"[127].

خامساً: الإطلاقات الكلية المتعلقة بالصُحف والنُّسخ الحديثية.

الصحيفة والنُّسخة مصطلحان مترادفان عند علماء الحديث، وهم يطلقونه ويريدون به: مجموعة من الأحاديث تروى بإسناد واحد، وتكون في موضوع واحد، أو مواضيع مختلفة[128].

وقد اعتنى العلماء بذكر الصحف والنسخ –عموماً– وبالموضوعة منها والتي لا تصح – خصوصاً –، وذلك حتى تتمايز عن الصحيحة وتجتنب[129].

وهذه نماذج لبعض الأحكام الكلية على النسخ والصحف الحديثية:

---

(117) انظر: ابن رجب، شرح علل الترمذي (ج2/879).
(118) النسائي، تسمية مشايخ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي وذكر المدلسين، (ص55).
(119) انظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج3/465).
(120) أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال رواية ابنه عبد الله (ج3/28).
(121) انظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج8/384).
(122) انظر: المصدر السابق (ج2/40).
(123) انظر: مُغلطاي، إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال (ج3/364).
(124) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج2/235).
(125) انظر: الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال (ج3/520).
(126) انظر: الذهبي المصدر السابق (ج1/95).
(127) أبو يعلى الخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث (ج1/216).
(128) انظر: فلاته، الوضع في الحديث (ص87–88). وبكر أبو زيد، معرفة النسخ والصحف الحديثية (ص21–24).
(129) قلت: ومن ذلك قصة الإمام أحمد مع يحيى بن معين عندما رأه يكتب صحيفة معمر عن أبان عن أنس بن مالك –رضي الله عنه–، فأنكر عليه ذلك، فقال له يحيى: أحفظها كلها، وأعلم أنها موضوعة، حتى لا يجيء بعدنا إنسان فيجعل بدل أبان ثابتًا، ويرويها عن معمر عن ثابت عن أنس، فأقول له: كذبتَ، إنما هي أبان لا ثابت. أنظرها في كتاب: المجروحين، لابن حبان ج1، ص34، وغيرها من المصادر.

1. أبو حاتم ابن حبان (ت 354هـ). قال في ترجمة (شبل بن العلاء بن عبد الرحمن): "يروي عن أبيه روى عنه بن أبي فديك بنسخة مستقيمة"[130]. وقال في ترجمة (محمد بن عبد الرحمن البيلماني): "حدث عن أبيه بنسخة شبيها بمئتي حديث كلها موضوعة، لا يجوز الاحتجاج به، ولا ذكره إلا على وجه التعجب"[131].

2. ابن عدي (ت 365هـ). قال في ترجمة (معروف بن حسان السمرقندي): "روى عن عمر بن ذر نسخة طويلة وكلها غير محفوظة"[132].

3. أبو جعفر العقيلي (ت 322هـ). قال في ترجمة (يغنم بن سالم بن قيس): "عن يغنم، عن أنس، نسخة أكثرها مناكير"[133].

4.الدارقطني (ت 385هـ). قال في ترجمة (الحكم بن عبد الله الأيلي): " روى عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن عائشة نسخة خمسين حديثاً أو أكثر، منكرة، لا أصل لها"[134].

5. أبو عبد الله الحاكم (ت 405هـ). قال في ترجمة (يحيى بن عبيد الله بن موهب): "روى عن أبيه عن أبي هريرة بنسخة أكثرها مناكير"[135].

6. أبو نُعيم الأصبهاني (ت 430هـ). قال في ترجمة (عبد الحكم بن عبد الله القَسمَلي): "روى عن أنس نسخة مُنكَرة لا شيء"[136].

7. الذهبي (ت 748هـ). قال في ترجمة (أحمد بن علي بن صدقة): "[يروي] عن أبيه، عن علي بن موسى الرضا، وتلك نسخة مكذوبة"[137].

8. ابن حجر (ت 852هـ). قال معقباً على كلام الحاكم في ذكره أوهى الأسانيد: "ووراء هذه التراجم نسخ كثيرة موضوعة هي أولى بإطلاق أوهى الأسانيد: كنسخة أبي هدبة إبراهيم بن هدبة، ونعيم بن سالم بن قنبر، ودينار أبي مكيس، وسمعان، وغير هؤلاء من الشيوخ المتهمين بالوضع، كلهم عن أنس –رضي الله عنه–"[138].

9. ابن القيم (ت 751هـ). قال عن نسخة (يعلى بن الأشدق): "وهذه نسخة موضوعة على رسول الله ﷺ"[139].

سادساً: الإطلاقات الكلية المتعلقة بالكتب والأجزاء الحديثية.

والمراد بالكتب والأجزاء الحديثية: هي ما اشتملت على أكثر من حديث في موضوع واحد، لكن بأسانيد مختلفة، وهذا هو الفرق بينها وبين الصحف والنسخ الحديثية.

وقد نبَّه أهل العلم على بعض الكتب والأجزاء التي لا تصح، فعلى ذلك: كلُّ ما يذكر فيها باطل، ومن ذلك:

1. الدارقطني (ت 385هـ). قال: "إنَّ كتاب العقل، وضعه أربعة: أولهم ميسرة بن عبد ربه، ثم سرقه منه داود بن المحبر، فركبه بأسانيد غير أسانيد ميسرة، وسرقه عبد العزيز بن أبي رجاء، فركبه بأسانيد أخر، ثم سرقه سليمان بن عيسى السجزي، فأتى بأسانيد

(130) ابن حبان، الثقات (ج6/452).
(131) ابن حبان، كتاب المجروحين من المحدثين (ج2/273).
(132) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج8/30).
(133) العقيلي، الضعفاء الكبير (ج4/466).
(134) الدارقطني، تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان (ص78).
(135) الحاكم، المدخل إلى الصحيح (ص228).
(136) أبو نعيم الأصبهاني، الضعفاء (ص106).
(137) الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال (ج1/120).
(138) ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح (ج1/501).
(139) ابن قيم الجوزية، ، ج1، ص434.

IUG Journal of Islamic Studies (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

أخر"[140].

2. ابن القيم (ت 751هـ). قال بعد أن ذكر أحاديث فضل التسمية بمحمد: "وفي ذلك جزء كله كذب"[141].

3. ابن حجر (ت 852هـ). قال عن جزء (المناديلي): "وهو موضوع"[142].

المطلب الثاني: مظان وجود الكليات الحديثية.

ذكرنا سابقاً أنَّ العلماء لم يفردوا موضوع الكليات الحديثية بالتصنيف والتأليف، وإنما ذكروها في ثنايا كلامهم في تصانيفهم المختلفة، إلا ما كان من التأليف في نوع محدد من هذه الكليات، وهو ذكر الأبواب التي لا يصح فيها حديث.

وسنذكر المصنفات التي تُعد من مظان وجود هذه الكليات، ونشير لمواضع بعض الكليات التي ذكرها صاحب الكتاب.

الفرع الأول: كتب المتون.

تُعدُ كتب المتون من أوائل ما صُنف في علم الحديث النبوي الشريف، حيث جمعت أحاديث النبي ﷺ، وفق شروط وضعها مؤلفوها، وذلك لم يمنع بعض أصحابها أن يذكر كلاماً من عنده يزيد كتابه بياناً وإيضاحا، فكان في ثانيا كلامهم ذكراً لبعض الكليات الحديثية، وهي قليلة جداً، كون هذه الكتب صنفت لجمع كلام النبي ﷺ أصالة، وما عدا ذلك فيأتي تبعاً في بعضها لا في كلها.

وممَّا وقفت عليه من هذه الكتب:

1. «السنن» لأبي داود (ت 275هـ)[143].
2. «السنن» للترمذي (ت 279هـ)، وقد أكثر من ذكر هذه الكليات في سننه[144].
3. «صحيح ابن خزيمة» لأبي بكر ابن خزيمة (ت 311هـ)[145].
4. «السنن» للدارقطني (ت 385هـ)[146].
5. «السنن الكبرى» للبيهقي (ت 458هـ)[147].

الفرع الثاني: كتب العلل والسؤلات.

وهي من المصادر المهمة التي ذُكر فيها بعض الكليات الحديثية، لا سيما السؤلات منها، فكثير من إطلاقات العلماء الكلية يكون منشأها سؤال من أحد التلاميذ لشيخه، فيجيبه الشيخ بقاعدة كلية تسهل له حفظ هذا الباب وضبطه.

ومن هذه الكتب التي وجدت فيها ذكراً لبعض الكليات:

1. كتب يحيى بن معين (ت 233هـ)، ومنها: التاريخ رواية الدوري[148]، سؤالات ابن طهمان[149].

(140) انظر: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (ج326/9).

(141) ابن قيم الجوزية، المنار المنيف (ص52).

(142) ابن حجر، لسان الميزان (ج482/6).

(143) انظر: أبو داود، سنن أبي داود: رقم الحديث (3274)، (5093).

(144) انظر: الترمذي، الجامع الكبير: رقم الحديث (53)، (55)، (57)، (86)، (481)، (501)، (509)، (629)، (637)، (726).

(145) انظر: ابن خزيمة، صحيح ابن خزيمة (ج159/4).

(146) انظر: الدارقطني، سنن الدارقطني (ج403/2)، (ج126/).

(147) انظر: البيهقي، السنن الكبير (ج392/2).

(148) انظر: ابن معين، تاريخ ابن معين «رواية الدوري» (ج162/3)، (ج182/3)، (ج227/3).

(149) انظر: ابن معين، من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال «رواية طهمان» (ص40).

IUG Journal of Islamic Studies (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

2. «العلل ومعرفة الرجال» للإمام أحمد (ت 241هـ) برواية ابنه عبد الله[150]، وبرواية المرُّوذي[151].
3. «مسائل الإمام أحمد»، برواية ابنه عبد الله[152]، وبرواية ابنه صالح[153]، وبرواية ابن هانئ[154]، وبرواية أبي داود[155]، وبراوية حرب الكرماني[156]، وبرواية الكوسج[157].
4. «العلل» لابن أبي حاتم[158]، الذي جمع فيه كلام والده أبي حاتم (ت 277هـ)، وكلام أبي زرعة (ت 264هـ) في تعليل الأحاديث.
5. «العلل الكبير» للترمذي (ت 279هـ)[159]، وهو ممَّا جمعه من كلام شيخه البخاري (ت 256هـ).
6. «العلل» للدارقطني (ت 385هـ)[160].
7. «شرح علل الترمذي» لابن رجب الحنبلي (ت 795هـ)[161]، شرح فيه علل الترمذي الصغير، وختم هذا الشرح بذكر قواعد كلية نافعة جعلها متممة لكتابه.

الفرع الثالث: كتب التراجم والرجال.

تعد كتب التراجم والرجال من أوسع المصادر الحديثية التي عُنيت بذكر الكليات المتعلقة بالرواة والمرويات، لا سيما كتب الضعفاء منها، وذلك لزخم مادتها وكبرها، فاتفق وجود كليات كثيرة فيها تضبط هذه الجزئيات المتناثرة، ومن أشهر الكتب التي عُنيت بذكر هذه الكليات:

1. «التاريخ الكبير» للبخاري (ت 256هـ)[162].
2. «أحوال الرجال» للجُوزجاني (ت 295هـ)[163].
3. «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم[164]، وغالب ما في الكتاب من كلام أبيه وأبي زرعة.
4. «الضعفاء الكبير»، للعقيلي (ت 322هـ)[165]، وقد أكثر من اطلاق الكليات في كتابه، ويأتي في الكثرة بعد الإمام أحمد في الأئمة المتقدمين.
5. «كتاب المجروحين من المحدثين»، لابن حبان (ت 354هـ)[166]، وفي كتابه جملة كبيرة من الكليات، لا سيما ما يتعلق بالصحف

(150) انظر: أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال رواية ابنه عبد الله (ج1/235)، (ج1/304)، (ج2/370)، (ج2/550)، (ج3/28).
(151) انظر: أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل رواية المَرّوذي وغيره (ص129).
(152) انظر: أحمد بن حنبل، مسائل أحمد بن حنبل رواية ابنه عبد الله (ص22)، (ص89)، (ص445).
(153) انظر: أحمد بن حنبل، مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية ابنه أبي الفضل صالح (ج1/303)، (ج2/131)، (ج3/155).
(154) انظر: أحمد بن حنبل، مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية إسحاق بن إبراهيم بن هانئ (ص474)، (ص504).
(155) انظر: أبو داود، مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني (ص11)، (ص59)، (ص 115)، (ص422).
(156) انظر: حرب الكرماني، مسائل حرب الكرماني «كتاب الطهارة والصلاة» (ص130)، (ص131).
(157) انظر: الكوسج، مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه (ج2/732)، (ج2/263)، (ج9/4695)، (ج9/4794).
(158) انظر: ابن أبي حاتم، العلل، (ج1/542)، (ج1/553)، (ج1/592).
(159) انظر: الترمذي، العلل الكبير (ص98)، (ص175)، (ص196).
(160) انظر: الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية (ج6/165)، (ج11/327).
(161) انظر: ابن رجب، شرح علل الترمذي (ج1/492)، (ج1/429)، (ج2/845)، (ج2/846)، (ج2/858)، (ج2/874)، (ج2/875).
(162) انظر: البخاري، التاريخ الكبير (ج5/397)، (ج9/539).
(163) انظر: الجُوزجاني، أحوال الرجال (ص176)، (ص265)، (ص276)، (ص281)، (ص289)، (ص334).
(164) انظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج2/40)، (ج8/384)، (ج8/503).
(165) انظر: العقيلي، الضعفاء الكبير (ج1/141)، (ج2/52)، (ج2/118)، (ج2/175)، (ج2/176)، (ج2/209)، (ج3/162).
(166) انظر: ابن حبان، كتاب المجروحين من المحدثين (ج1/170)، (ج1/254)، (ج1/537)، (ج2/70)، (ج2/285)، (ج2/376).

IUG Journal of Islamic Studies (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

والنسخ الحديثية التي لا تثبت.

6. «الكامل في ضعفاء الرجال»، لابن عدي (ت ٣٦٥ هـ)[167].
7. «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي (ت 463هـ)[168].

ويُستفاد في الوقوف على بعض الكليات أيضاً من كتب التراجم المتأخرة، والتي حوت نقولاً غير موجودة فيما وصل إلينا من مصادر، ومن هذه الكتب:

1. «تهذيب الكمال في أسماء الرجال» للمزي (ت 742هـ)[169]، وما ألف حوله من كتب، ومن أهمها:
   - «إكمال تهذيب الكمال»، لمغلطاي (ت 762هـ)[170].
   - «تهذيب التهذيب» لابن حجر (ت 852هـ)[171].
2. «ميزان الاعتدال» للذهبي (ت 744هـ)[172].
3. «لسان الميزان» لا بن حجر (ت 852هـ)[173].

الفرع الرابع: كتب الموضوعات.

حوت كتب الموضوعات على مادة خصبةٍ جداً لذكر كثيرٍ من الكليات التي لا تصح في أبواب المتون الحديثية، بل –أيضاً– لذكر كثير من الكليات في باب الرواة والمرويات، لذا فلا عجب أن تكون كتب الموضوعات هي المصدر الرئيس لأغلب ما يُذكر في باب الكليات الحديثية، ومن أهم هذه الكتب:

1. «الموضوعات»[174]، و«العلل المتناهية»[175]، كلاهما لابن الجوزي (ت 597هـ)، وهذان الكتابان هما عُمدة جميع الكتب المؤلفة في الموضوعات.
2. «الموضوعات»، للصغاني (ت 650هـ)[176].
3. «اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة» للسيوطي (ت 911هـ)[177].
4. «تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة»، لابن عرَّاق الكناني (ت 963هـ)[178].
5. «الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة»، للملا علي قاري (ت 1014هـ)[179].
6. «الجد الحثيث في بيان ما ليس بحديث»، للغزي (ت 1143هـ)[180].

---

(167) انظر: ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج1/343)، (ج1/409)، (ج1/411)، (ج1/549)، (ج2/226)، (ج2/235).
(168) انظر: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (ج3/283)، (ج3/636)، (ج9/64)، (ج14/221)، (ج15/187).
(169) انظر: المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (ج1/336)، (ج3/209)، (ج8/163)، (ج10/106)، (ج13/18)، (ج19/94).
(170) انظر: مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (ج1/257)، (ج1/264)، (ج3/364)، (ج5/223)، (ج6/94)، (ج6/100)، (ج7/74).
(171) انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب (ج1/146)، (ج1/160)، (ج1/295)، (ج2/181)، (ج3/81)، (ج3/247)، (ج3/425).
(172) انظر: الذهبي، ميزان الاعتدال (ج1/41)، (ج1/62)، (ج1/321)، (ج1/546)، (ج2/21)، (ج2/83)، (ج2/526)، (ج3/248).
(173) انظر: ابن حجر، لسان الميزان (ج1/612)، (ج3/207)، (ج3/244)، (ج3/507)، (ج5/126)، (ج6/509)، (ج7/32).
(174) انظر: ابن الجوزي، الموضوعات (ج1/138)، (ج1/158)، (ج1/214)، (ج2/156)، (ج2/295)، (ج3/24)، (ج3/58)، (ج3/93).
(175) انظر: ابن الجوزي، العلل المتناهية في الأحاديث الواهية (ج1/78)، (ج1/440)، (ج2/334)، (ج2/336).
(176) انظر: الصغاني، الموضوعات، (ص27)، (ص28)، (ص29)، (ص30)، (ص31)، (ص34)، (ص35)، (ص39)، (ص54)، (ص70).
(177) انظر: السيوطي، اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة (ج1/266)، (ج1/281)، (ج1/405)، (ج2/38)، (ج2/95).
(178) انظر: ابن عرَّاق الكناني، تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة (ج1/22)، (ج1/54)، (ج1/59)، (ج1/61).
(179) انظر: الملا علي القاري، الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة (ص468–497).
(180) انظر: أحمد الغزي، الجد الحثيث في بيان ما ليس بحديث، (ص72)، (ص73)، (ص75)، (ص92)، (ص143)، (ص157)، (ص159).

IUG Journal of Islamic Studies (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

7. «النخبة البهية في الأحاديث المكذوبة على خير البرية»، للأمير المالكي (ت 1228هـ)[181].

الفرع الخامس: الكتب التي أفردت الأبواب التي لا يصح منها شيء.

يذكر أهل العلم هذه الكتب عادةً ضمن كتب الموضوعات، وقد أفردناها هنا في مطلب مستقل تنبيهاً لأهميتها، لأنَّ غالب مادتها تعتبر من الكليات الحديثية، ولذلك خصصت لها مبحثاً مستقلاً للكلام عليها تفصيلاً، وسنكتفي هنا بذكر عناوينها فقط، وهي:

1. «المغني عن الحفظ والكتاب» للموصلي.
2. تلخيص كتاب المغني لابن الملقن.
3. «المنار المنيف» لابن قيم الجوزية.
4. «سِفر السعادة» للفيروز آبادي.
5. «التحديث بما قيل لا يصح فيه حديث» لبكر أبو زيد.

الفرع السادس: كتب ابن قيم الجوزية.

يُعد ابن القيم من رواد هذا الفن، ومن الذين أكثروا من إطلاق الكليات الحديثية في كتبه وتصانيفه، وتختلف كتبه في ذكرها كثرة وقلة، وإن كان أكثرها كتاب «المنار المنيف»[182] كما أشرنا سابقاً، ويتلوه في عدد الكليات كتابه البديع «زاد المعاد في هدي خير العباد»[183]، ثم باقي كتبه الأخرى[184].

وقد بلغ عدد الكليات في كتابه «المنار المنيف» واحدة وثمانين كلية، وفي كتابه «زاد المعاد» واحدة وأربعين كلية، لم يذكر معظمها في «المنار المنيف»، وفي كتبه الأخرى قرابة عشر كليات، وقد جمعها كلها ورتبها دون تكرار، بكر أبو زيد في كتابه القيم: «التحديث بما قيل: لا يصح فيه حديث» فبلغ عددها مائة وثلاثين كلية.

وبالجملة فكتب ابن القيم تعد مصدراً مهماً في ذكر جملةً كبيرة من الكليات الحديثية، لا ينبغي إغفالها عند النظر في هذا الموضوع.

المطلب الثالث: أبرز المؤلفات في الكليات الحديثة.

الفرع الأول: كتاب «المغني عن الحفظ والكتاب بقولهم لم يصح شيء في هذا الباب».

أولاً: التعريف بالمؤلف.

هو: الإمام، المحدث، الفقيه، ضياء الدين، أبو حفص عمر بن بدر بن سعيد الوَرَّاني الكُردي، المَوصلي، الحنفي، ولد بالموصل عام (557هـ)، طلب الحديث واشتغل به، ورحل للشام وغيرها، وولي التدريس بالموصل وبيت المقدس، ومن أشهر مؤلفاته المطبوعة: المغني عن الحفظ والكتاب بقولهم لم يصح شيء في هذا الباب، وكتاب معرفة الموقوف على الموقوف[185]، وكتاب الجمع بين الصحيحين[186]، وغيرها، وقد توفي بدمشق عام (622هـ)[187].

ثانياً: عدد الكليات التي ذكرها ومصادرها.

(181) انظر: الأمير المالكي، النخبة البهية في الأحاديث المكذوبة على خير البرية، (ص28)، (ص35)، (ص44)، (ص44)، (ص46).

(182) سيأتي الكلام على كتاب «المنار المنيف» مبسوطاً.

(183) انظر: ابن قيم الجوزية، زاد المعاد في هدي خير العباد (ج1/215)، (ج1/213)، (ج2/15)، (ج2/70)، (ج2/73)، (ج4/580).

(184) انظر: ابن قيم الجوزية، حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح (ج2/710). أعلام الموقعين عن رب العالمين (ج2/ ص38)، (ج2/107). كتاب الصلاة (ص408)، (ص446). مدارج السالكين في منازل السائرين (ج1/595). مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة (ج2/710).

(185) طبع الكتاب بتحقيق: أم عبد الله بنت محروس العسيلي، عام 1407هـ، في دار العاصمة.

(186) وقفت على طبعتين للكتاب، الأولى: بتحقيق صالح أحمد الشامي، طبعت عام 1416هـ، في المكتب الإسلامي والثانية بتحقيق: علي حسين البواب، طبعت عام 1419هـ، في مكتبة المعارف للنشر والتوزيع.

(187) انظر ترجمته في: الذهبي، سير أعلام النبلاء (ج22/287-288).

IUG Journal of Islamic Studies (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

رتب الموصلي كتابه على الأبواب، فجعل من كل كلية باباً مستقلاً، وبلغ عددها مئة بابٍ وباباً واحداً، وقد أشار غير واحد من أهل العلم إلى أنَّ الموصلي لخص كتابه هذا من كتابي ابن الجوزي: الموضوعات، والعلل المتناهية[188].

بل نصَّ الحافظ ابن حجر إلى كون الموصلي لم يزد فيه شيئاً من عنده، فقال: "... وإنما أخذ كتاب ابن الجوزي فلخَّصه ولم يزد من قِبَله شيئًا"[189].

وكلام الحافظ ابن حجر ليس على إطلاقه، فمع كون غالب مادة الكتاب ملخصة من كتابي ابن الجوزي، إلا أنَّ الموصلي ذكر أبواباً زادها من عنده ونسبها لنفسه، وبلغ عددها سبعة وثلاثين باباً، وهي ثلث الكتاب تقريباً، وما عدا هذه الأبواب فقد لخصها من كتب ابن الجوزي وعزاها لقائليها.

ثالثاً: تقويم عام للكتاب وما ألف حوله.

يعد الموصلي أول من أفرد هذا النوع من الكليات –فيما نعلم– في مؤلف مستقل، فله قصب السبق في ذلك، وقد ذكر ذلك في مقدمة كتابه، وكما هو معلوم من كون علم الكليات الحديثية من أدق العلوم وأصعبها، وأكثرها وعورة وغوراً، فقد حصل للموصلي في كتابه هنات جعلته محط انتقاد واستدراك ممن أتى بعده من العلماء[190].

وممن أفرد كتاب الموصلي بالنقد والاستدراك:

1. ابن الملقن، في كتابه: (تلخيص كتاب المغني)[191]، فقد لخَّص كتاب المغني وتعقبه باباً باباً، وأقره في بعض الأبواب[192].
2. حسام الدين القدسي، في كتابه: (انتقاد المغني عن الحفظ والكتاب بقولهم لم يصح شيء في الباب)[193]، وهو كتاب مختصر جداً، غالب مادته من كلام ابن هِمَّات الدمشقي في كتابه (التنكيت والإفادة)[194]، وقد نقد هذا النقد غير واحد من أهل العلم[195].
3. أبو إسحاق الحويني، وله كتابان في ذلك:

الأول: (فصل الخطاب بنقد المغني عن الحفظ والكتاب)[196]، وهو مختصر، ذكر فيه بعض الأبواب من كتاب الموصلي ونقدها.

والثاني: (جنة المرتاب بنقد المغني عن الحفظ والكتاب)[197]، وهو مُطوَّل، تتبع فيه جميع ما ذكره الموصلي في كتابه بالنقد والإستدراك بالتفصيل، وهو أوسع كتاب تناول الكليات التي لا يصح منها شيء بالتخريج والدراسة.

ومن أشهر من لخص كتاب المغني: الفيروز أبادي[198]، في كتابه «سِفر السعادة»، فقد ختم كتابه بفصل مختصر سرد فيه معظم

(188) انظر: ابن حجر العسقلاني، القول المسدد في الذب عن المسند للإمام أحمد، ص20. اللكنوي، الرفع والتكميل في الجرح والتعديل (ص328). الحويني، جنة المرتاب بنقد المغني عن الحفظ والكتاب (ص10). بكر أبو زيد، التحديث بما قيل لا يصح فيه حديث (ص15).

(189) ابن حجر العسقلاني، القول المسدد في الذب عن المسند للإمام أحمد (ص20).

(190) انظر: السخاوي، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (ج106/2). السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (ج516/3).

(191) لم يطبع هذا الكتاب، وذكره ضمن مؤلفات ابن الملقن: السخاوي، في الضوء اللامع (ج103/6)، وحاجي خليفة في كشف الظنون (ج1750/2)، وإسماعيل باشا في هدية العارفين (ج792/1).

(192) انظر: مقدمة الكوثري لكتاب: انتقاد المغني، لحسام الدين القدسي (ص11).

(193) طبع الكتاب في مجلد صغير، وقدم له الكوثري، ونشرته المكتبة الأزهرية للتراث.

(194) سيأتي الكلام على الكتاب والمؤلف قريباً.

(195) منهم: أبو إسحاق الحويني، في كتابيه المذكورين هنا، وحامد بن إبراهيم كما في مقدمة فصل الخطاب للحويني (ص17).

(196) طبع الكتاب عام 1405هـ، في دار الكتب العلمية، ويقع في 136 صحيفة.

(197) طبع الكتاب عام 1414هـ، في دار الكتاب العربي، ويقع في 559 صحيفة.

(198) هو: العلامة مجد الدين محمد بن يعقوب الشيرازي الفيروزآبادي، ولد بشيراز عام (٧٢٩هـ)، وكان مرجع عصره في اللغة والحديث والتفسير، ومن أشهر مؤلفاته: القاموس المحيط، وبه يُعرف، فيقال صاحب القاموس، وقد توفي في زبيد عام (٨١٧هـ). انظر ترجمته في: السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة (ج273/1).

IUG Journal of Islamic Studies (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

الكليات التي ذكرها الموصلي مع زيادات يسيرة، ولم يعز شيئاً منها لقائلٍ.

ويَحسُن التنبيه إلى أنَّ الفيروزآبادي استفاد من كتاب ابن القيم «المنار المنيف» في صياغة بعض الكليات، مما جعلها أدق وأضبط ممَّا في كتاب الموصلي[199].

وقد بلغ عدد الكليات التي ذكرها الفيروزآبادي اثنتين ومائة كلية، منها أربع وتسعون كلية نقلها من كتاب الموصلي، وزاد عليها ثمان كليات، نقل واحدة منها –وهي السادسة– من «المنار المنيف» لابن القيم، والسبعة الأخرى من عنده، وهذه الأبواب الثمانية هي[200]: (باب حُسن الخط، باب الإجماع حجة، باب القياس حجة، باب إذا سمعتم عني حديثاً، باب انتفاع أهل العراق بالعلم، باب الحاكة وذمهم، باب إنشاد الشعر، باب افتراق الأمة).

وممَّا نوَّه بكتاب الفيروز أبادي وأعطاه أهمية بين الكتب المؤلفة في هذا الباب، كتاب «التنكيت والإفادة على خاتمة سِفر السعادة»[201] لابن هِمَّات الدمشقي[202]، الذي تتبع فيه ما أورده الفيروز أبادي في خاتمة كتابه بالتخريج والتحرير، فوافقه في كثير من المواضع، وخالفه في بعضها، وسكت عن بعض.

وننبه هنا على أنَّ غالب ما ذكره ابن هِمَّات في كتابه هذا إنما نقله عن غيره كما ذكر ذلك في مقدمة كتابه[203]، وأيضاً لابن همات تساهل وتكلُّف في تصحيح وتحسين بعض الأحاديث الواهية[204].

وقد ذكرنا سابقاً أنَّ حسام الدين القدسي اختصر كتاب ابن هِمَّات هذا وأودعه في كتابه «انتقاد المغني»، لذا فجُل ما يُنتقد على القدسي إنما يُنتقد على ابن هِمَّات ابتداءً.

الفرع الثاني: كتاب «المنار المنيف في معرفة الصحيح والضعيف».

أولاً: التعريف بالمؤلف.

هو: العلامة، المتفنن، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب الزُرعي الدمشقي المعروف بابن قيم الجوزية، ولد بدمشق عام (691هـ)، كان آيةً في الذكاء والحفظ، واكبَ على الطلب وصنَّف وصار من الأئمة الكبار في علم التفسير والحديث والأصول، وصنَّف تصانيف كثيرة جداً في أنواع العلم، ومن أشهر كتبه المطبوعة: المنار المنيف، زاد المعاد في هدي خير العباد، أعلام الموقعين، مدارج السالكين، وغيرها من التآليف والتصانيف النافعة، وقد توفي في دمشق عام (751هـ) [205].

ثانياً: عدد الكليات التي ذكرها ومصادرها.

ذكر ابن القيم في كتابه (81) كلية، جُلها في أبواب المتون، وبعضها في باب الأسانيد، شارك الموصلي في كتابه (المغني) بذكر (49) باباً منها، وانفرد عنه بذكر (32) باباً، ولم يعزُ شيئاً من هذه الكليات لقائليها إلا نادراً.

والأبواب التي زادها ابن القيم من عنده هي[206]: 89، 95، 123، 189، 194، 203، 210، 225، 251، 253، 254، 259،

(199) انظر: كبير، الكليات الحديثية عند ابن قيم الجوزية (ص197–198).

(200) انظر: بكر أبو زيد، التحديث بما قيل لا يصح فيه حديث (ص20).

(201) طبع الكتاب عام 1407هـ، بدار المأمون للتراث، بتحقيق: أحمد البزرة.

(202) هو: العلامة أبو عبد الله محمد بن حسن زاده الحنفي، المعروف بابن همات الدمشقيّ، بهاء مكسورة وميم مشددة بعدها ألف، تركمانيّ الأصل، ولد في دمشق عام 1091هـ، ورحل إلى مكة، فجاور بها، ثم سافر إلى القسطنطينية، وتوفي في مصر عام 1175هـ، له عدة رسائل في علوم الحديث. انظر ترجمته في: الزركلي، الأعلام (ج6/91–92).

(203) انظر: ابن هِمَّات الدمشقي، التنكيت والإفادة على خاتمة سِفر السعادة (ص13).

(204) انظر: الحويني، جنة المرتاب بنقد المغني عن الحفظ والكتاب (ص13).

(205) انظر ترجمته في: العمران، الجامع لسيرة الإمام ابن قيم الجوزية خلال ستة قرون.

(206) اعتمدت على ترقيم عبد الفتاح أبو غدة في طبعته للمنار المنيف.

IUG Journal of Islamic Studies (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

260، 261، 262، 269، 270، 286، 288، 294، 285، 309.

ثالثاً: تقويم عام للكتاب وما ألف حوله.

لم يقصد ابن القيم –ابتداءً– من كتابه هذا التأليف في الكليات الحديثية التي لا يصح منه شيء، وإنما جاءت عرضاً إثر سؤال أجاب عنه، وهذا يظهر لمن طالع الكتاب، ومع ذلك فقد ذكر ابن القيم في كتابه هذا جملة وافرة من هذه الكليات كما أشرنا لذلك.

وقد امتاز ابن القيم في عرضه لهذه الكليات بأمور لم يذكرها غيره، منها:

1. أنَّه قدَّم بذكر بعض الضوابط التي يُعرف بها كون الحديث موضوعاً، وهذا يُسهل ويساعد في معرفة الكليات التي لا يصح منها شيء.
2. ذكره لبعض الكليات المتعلقة بمباحث الإسناد، كالرجال، والنسخ الحديثية.
3. التنصيص على بعض الجزئيات التي تستثنى من بعض الكليات، فيذكر الكلية ثم يورد عقبها ما يستثنى منها إن وجد ذلك، وهذه يدلل على مكانة ابن القيم النقدية في علم الحديث، فلم يكن مجرد ناقل فقط.

وهنا يرد سؤال مهم، هل استفاد ابن القيم من كتاب الموصلي وبنى كتابه عليه؟

الذي يترجح لنا أنَّه لم يعتمد على كتاب الموصلي، ويظهر ذلك جلياً لمن قارن بين الكتابين، فكتاب ابن القيم فيه من الزيادات والتحريرات كماً كبيراً لم يذكرها الموصلي، وأيضاً فقد أغفل ابن القيم كثيراً من الكليات التي أوردها الموصلي في كتابه مع صحتها، وهذا ما جعل بكر أبو زيد ينصُّ على أنَّ ابن القيم لم يطلع أبداً على كتاب الموصلي[207]، وكلامه ليس ببعيد، وكذا رجح ذلك الباحث محمد كبير في رسالته حول كتاب المنار المنيف[208].

وتتجلى قيمة كتاب «المنار المنيف» وأهميته في كون غالب من ألف في «الموضوعات»، أو في «ما لا يصح فيه حديث» بعد ابن القيم استفاد من كتابه هذا، وممَّن استفاد منه: الفيروز آبادي في كتابه «سِفر السعادة»[209]، وابن عرَّاق الكناني في كتابه: «تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة»[210]، والملا علي القاري في كتابه: «الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة»[211]، ومحمد بن درويش الحوت في كتابه: «أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب»[212]، وبكر أبو زيد في كتابه: «التحديث بما قيل: لا يصح فيه حديث»[213]، وغيرهم.

ومن الأعمال التي خدمت كتاب «المنار المنيف»، رسالة ماجستير بعنوان «الكليات الحديثية عند ابن قيم الجوزية»، للباحث محمد بن أحمد كبير، حيث قام بجمع الكليات التي ذكرها ابن القيم في كتابه هذا، وكتبه الأخرى، ثم رتبها على الأبواب، وتناولها بدراسة مختصرة، وقدم لبحثه بمقدمة موجزة جداً ذكر فيها بعض الجوانب النظرية التي تتعلق بعلم الكليات الحديثية.

الفرع الثالث: كتاب «التحديث بما قيل لا يصح فيه حديث».

أولاً: التعريف بالمؤلف.

هو: الشيخ العلامة بكر بن عبد الله أبو زيد، ولد عام (1365هـ) في ضواحي نجد، حاصل على شهادة الدكتوراة في القضاء الشرعي،

(207) بكر أبو زيد، التحديث بما قيل لا يصح فيه حديث (ص18).

(208) انظر: كبير، الكليات الحديثية عند ابن قيم الجوزية (ص85).

(209) انظر: المرجع السابق (ص197–198).

(210) انظر: المرجع السابق (ص92).

(211) انظر: الملا علي القاري، الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة (ص468–497).

(212) انظر: الحوت، أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب (ص343–345).

(213) انظر: بكر أبو زيد، التحديث بما قيل لا يصح فيه حديث (ص22).

IUG Journal of Islamic Studies (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

ولي القضاء في مدينة رسول الله ﷺ، وتولى الإمامة والخطابة في المسجد النبوي، ألف كتباً ورسائل عِدة في مواضيع مختلفة، فاقت ستين مؤلفاً، وقد توفي –رحمه الله–عام (1429هـ)، في الرياض ودفن بها[214].

ثانياً: عدد الكليات التي ذكرها ومصادرها.

بلغ عدد الكليات التي ذكرها في كتابه سبعاً وأربعين وثلاثمائة كلية، منها قرابة ثلاثين ومائة كلية جمعها ولخصها من الكتب الثلاثة السابقة، وزاد عليها مثلها –ثلاثين ومائة كلية– من كلام ابن القيم في كتبه الأخرى وبخاصة كتاب (زاد المعاد)، وما تبقى نقله من كلام أهل العلم ممَّن تأخرت وفاته عن هؤلاء الثلاثة.

وقد عمد المؤلف في كتابه إلى فصل كثير من الكليات التي ذكرها من سبقه في سياق واحد وجعلها مستقلة لوحدها، وذلك ما جعل عدد الكليات في كتابه أضعاف من سبقه.

ثالثاً: تقويم عام للكتاب وما ألف حوله.

جرت العادة أن تكون المؤلفات المتأخرة في فن ما أجمع وأوسع الكتب فيه، وذلك لما يتحصل لمؤلفه من اطلاع على جهود من سبقه، فيفيد منها ويزيد عليها، وهذا ما فعله المؤلف في كتابه هذا.

وممَّا زاد من قيمة الكتاب وأهميته أنَّ مؤلفه قدَّم له بمقدمة لطيفة تناولت بعض الجوانب النظرية في هذا الموضوع بما لم يُسبق إليه، ثم رتب كتابه ترتيباً دقيقاً على الأبواب تبعاً لمن سبقه ممَّن ألف في هذا الفن، ثم ختم كتابه بفهارس كاشفة تذلل الاستفادة منه، على طريقة المعاصرين في التأليف.

ولا شكَّ أنَّ الكتاب لا يخلوا من التعقبات والاستدراكات كحال الكتب التي نقل منها، غير أنَّ المؤلف قد أبرأ عهدته –بالجملة– من هذه النقدات، وذلك بعزو كلِّ كلية إلى قائلها من أهل العلم مع بيان مصدر ذلك، هذا بالإضافة إلى تنبيهات وتصويبات ذكرها في مواضع كثيرة من كتابه.

وممَّا يؤخذ على كتابه ذكره لبعض الكليات التي يُنازع في كونها كلية، لا سيما ما نقله من كلام ابن القيم، وبالجملة فإنَّ هذا الكتاب من أفضل الكتب وأوعبها في هذا الباب –والله أعلم–.

ونختم هذا المطلب بمقارنة بين الكتب الثلاثة السابقة.

م	موضوع المقارنة	المغني عن الحفظ للموصلي	المنار المنيف لابن القيم	التحديث لبكر أبو زيد
1	عدد الكليات في الكتاب	101	81	347
2	عدد الكليات التي نقلها عمن قبله	64	49	337
3	عدد الكليات التي ذكرها من عنده	37	32	10
4	عدد الكليات الموجود في الكتاب السابق	–	49	130

الخاتمة:

فيما يلي أهم النتائج:

1. الكليات الحديثية هي: حكمٌ حديثيٌّ كُليٌّ أغلبي، مصدَّر بكلمة (كُل) غالباً، ينطبق على أجزاء كثيرة مباشرة.
2. الكليات الحديثية المصدرة بلفظ (كل) وما يتفرع عنها قليلة بالنسبة لباقي الكليات التي ذكرها الأئمة.

(214) انظر ترجمته في: الحماد، حماد بن عبد الله، من أعلام القضاء الشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد، مجلة العدل، العدد (49).

IUG Journal of Islamic Studies (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

3. تتنوع الكليات بتنوع مباحث علوم الحديث التي تذكر فيها، وهي بالجملة إما متعلقة بالمتون –وهي الأكثر– أو الأسانيد.
4. يختلف إطلاق الكليات الحديثية من عالم لآخر من حيث القلة والكثرة، ومن حيث ما تتعلق به.
5. اقتصر التصنيف عند المتأخرين من أهل الحديث على نوع واحد من الكليات، وهو الأحاديث التي لا يصح منها شيء، ومن أجمع الكتب في ذلك كتاب: التحديث بما قيل لا يصح فيه حديث.
6. لم يُفرد موضوع الكليات الحديثية بالدراسة النظرية عند أهل الحديث، بل لم يشر إلى ذلك أحد منهم، وإنما جاء ذلك في ثنايا كلامهم.

التوصيات:

يوصي الباحثان بما يلي:

1. عمل دراسة تطبيقية لأقوال الأئمة المكثرين من إطلاق الكليات الحديثية كالإمام أحمد والعقيلي.
2. عمل موسوعة حديثية تحوي جميع الكليات الحديثية مع بيان درجتها من الصحة والضعف.

المصادر والمراجع

1- أحمد الغزي، أحمد بن عبد الكريم العامري، (1412هـ)، *الجد الحثيث في بيان ما ليس بحديث*، تحقيق: بكر أبو زيد، ط1، الرياض، دار الراية.

2- أحمد بن حنبل، (1422هـ)، *العلل ومعرفة الرجال رواية ابنه عبد الله*، تحقيق: وصي الله عباس، ط2، الرياض، دار الخاني.

- (1408هـ)، *العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل رواية المروزي وغيره*، تحقيق: وصي الله عباس، ط1، الهند، الدار السلفية.

- (1408هـ)، *مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية ابنه أبي الفضل صالح*، تحقيق: فضل الرحمن دين محمد، ط1، الهند، الدار العلمية.

- (1401هـ)، *مسائل أحمد بن حنبل رواية ابنه عبد الله*، تحقيق: زهير الشاويش، ط1، بيروت، المكتب الإسلامي.

- (1434هـ)، *مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية إسحاق بن إبراهيم بن هانئ*، تحقيق: محمد الأزهري، ط1، القاهرة، دار الفاروق الحديثة.

3- الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد، (2001م)، *تهذيب اللغة*، تحقيق: محمد مرعب، ط1، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

4- إسماعيل باشا، إسماعيل بن محمد، (د.ت)، *هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين*، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

5- آل سيف، عبد الله بن مبارك، (1427هـ)، *الكليات الفقهية وحِكم التشريع في باب المياه عند الحنابلة*، ط1، العدد (1)، الرياض، مجلة جامعة الإمام.

6- الأمير المالكي، محمد الأمير الكبير، (1409هـ)، *النخبة البهية في الأحاديث المكذوبة على خير البرية*، تحقيق: زهير الشاويش، بيروت، المكتب الإسلامي.

7- الباحسين، يعقوب بن عبد الوهاب، (1432هـ)، *المفصل في القواعد الفقهية*، ط2، الرياض، دار التدمرية.

8- البخاري، محمد بن إسماعيل، (1422هـ)، *الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه*، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، ط1، بيروت، دار طوق النجاة.

- (1440هـ)، *التاريخ الكبير*، تحقيق: محمد الدباسي وآخرون، ط1، الرياض، الناشر المتميز.

9- بدر الدين الزركشي، محمد بن عبد الله، (1358هـ)، *الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة*، تحقيق: سعيد الأفغاني، ط1، بيروت، المكتب الإسلامي.

IUG Journal of Islamic Studies (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

- (1405هـ)، *المنثور في القواعد الفقهية*، تحقيق: تيسير محمود، ط2، الكويت، وزارة الأوقاف الكويتية.
10- بكر أبو زيد، (1412هـ)، *التحديث بما قيل لا يصح فيه حديث*، ط1، الرياض، دار الهجرة للنشر والتوزيع.
- (1412هـ)، *معرفة النسخ والصحف الحديثية*، ط1، الرياض، دار الراية.
11- البورنو، محمد صدقي، (1424هـ)، *موسوعة القواعد الفقهية*، ط1، بيروت، مؤسسة الرسالة.
12- البيهقي، أحمد بن الحسين، (1344هـ)، *السنن الكبرى*، ط1، الهند، مجلس دائرة المعارف النظامية.
13- الترمذي، محمد بن عيسى، (1998م)، *الجامع الكبير*، تحقيق: بشار عواد معروف، ط1، بيروت، دار الغرب الإسلامي.
- (1409هـ)، *العلل الكبير*، تحقيق: صبحي السامرائي وزميليه، ط1، بيروت، عالم الكتب.
14- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، (1416هـ)، *مجموع الفتاوى*، تحقيق: عبد الرحمن بن قاسم، ط1، المدينة المنورة، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.
15- الجُوزجاني، إبراهيم بن يعقوب السعدي، (د.ت)، *أحوال الرجال*، تحقيق: عبد العليم البَستوي، (د.ط)، باكستان، حديث اكادمي.
16- ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، (1386هـ)، *الموضوعات*، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، ط1، المدينة المنورة، المكتبة السلفية.
- (1415هـ)، *التحقيق في أحاديث الخلاف*، تحقيق: مسعد السعدني، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية.
- (1401هـ)، *العلل المتناهية في الأحاديث الواهية*، تحقيق: إرشاد الحق الأثري، ط2، باكستان، إدارة العلوم الأثرية.
17- الجوهري، إسماعيل بن حماد، (1407هـ)، *الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية*، تحقيق: أحمد عطار، ط1، بيروت، دار العلم للملايين.
18- ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد، (1371هـ)، *الجرح والتعديل*، تحقيق: المعلمي اليماني، ط1، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
- (1427هـ)، *العلل*، تحقيق: مجموعة بإشراف سعد الحميد، ط1، الرياض، مطابع الحميضي.
19- حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله، (د.ت)، *كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون*، تحقيق: محمد شرف الدين، ط1، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
20- الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله، (1404هـ)، *المدخل إلى الصحيح*، تحقيق: ربيع المدخلي، ط1، بيروت، مؤسسة الرسالة.
21- ابن حبان، أبو حاتم محمد بن حبان، (1395هـ)، *الثقات*، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، ط1، دمشق، دار الفكر.
- (1402هـ)، *كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين*، تحقيق: محمود زايد، ط2، حلب، دار الوعي.
- (د.ت)، *روضة العقلاء ونزهة الفضلاء*، تحقيق: محمد محي الدين، (د.ط)، بيروت، دار الكتب العلمية.
22- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، (1326هـ)، *تهذيب التهذيب*، ط1، الهند، مطبعة دائرة المعارف النظامية.
- (1401هـ)، *القول المسدد في الذب عن المسند للإمام أحمد*، ط1، القاهرة، مكتبة ابن تيمية
- (1404هـ)، *النكت على كتاب ابن الصلاح*، تحقيق: ربيع المدخلي، ط1، المدينة المنورة، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.
23- حرب الكرماني، حرب بن إسماعيل، (1434هـ)، *مسائل حرب الكرماني كتاب الطهارة والصلاة*، تحقيق: محمد السريع، ط1، بيروت، مؤسسة الريان.
24- ابن حزم، علي بن أحمد الأندلسي، (د.ت)، *المحلى بالآثار*، تحقيق: أحمد شاكر، (د.ط)، القاهرة، دار التراث.

25- الحمَّاد، حماد، (1432هـ)، *من أعلام القضاء الشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد*، العدد (49)، مجلة العدل.
26- الحوت، محمد بن درويش، (1418هـ)، *أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب*، تحقيق: مصطفى عطا، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية.
27- الحويني، أبو إسحاق حجازي شريف، (1414هـ)، *جنة المرتاب بنقد المغني عن الحفظ والكتاب*، ط2، بيروت، دار الكتاب العربي.
28- ابن خزيمة، محمد بن إسحاق، (1395هـ)، *صحيح ابن خزيمة*، تحقيق: محمد مصطفي الأعظمي، ط1، بيروت، المكتب الإسلامي.
29- الخطيب البغدادي، أحمد بن علي،(1422هـ)، *تاريخ بغداد*، تحقيق: بشار عواد، ط1، بيروت، دار الغرب الإسلامي.
30- الخليل بن أحمد، (1405هـ)، *كتاب العين*، تحقيق: مهدي المخزومي وزميله، ط1، بيروت، دار ومكتبة الهلال.
31- الدارقطني، علي بن عمر، (1414هـ)، *تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان*، تحقيق: خليل العربي، ط1، القاهرة، الفاروق الحديثة.
- (1422هـ)، *سنن الدارقطني*، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وجماعة، ط1، بيروت، مؤسسة الرسالة.
- (1405هـ)، *العلل الواردة في الأحاديث النبوية*، تحقيق: محفوظ الرحمن السلفي، ط1، الرياض، دار طيبة.
32- أبو داود، سليمان بن الأشعث، (د.ت)، *السنن*، تحقيق: محمد محيي الدين، (د.ط)، بيروت، المكتبة العصرية.
- (1420هـ)، *مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني*، تحقيق: طارق بن عوض الله، ط1، القاهرة، مكتبة ابن تيمية.
33- الدمنهوري، أحمد بن عبد المنعم، (1427هـ)، *إيضاح المبهم في معاني السلم*، تحقيق: عمر الطباع، ط2، بيروت، مكتبة المعارف.
34- الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، (1405هـ)، *سير أعلام النبلاء*، تحقيق: مجموعة بإشراف شعيب الأرناؤوط، ط3، بيروت، مؤسسة الرسالة.
- (1382هـ)، *ميزان الاعتدال في نقد الرجال*، تحقيق: علي البجاوي، ط1، بيروت، دار المعرفة.
35- ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد الحنبلي، (1407هـ)، *شرح علل الترمذي*، تحقيق: همام سعيد، ط1، الأردن، مكتبة المنار، الأردن.
- (1417هـ)، *فتح الباري شرح صحيح البخاري*، تحقيق: محمود شعبان وآخرون، ط1، المدينة المنورة، مكتبة الغرباء الأثرية.
36- الزبيدي، محمّد بن محمّد، (د.ت)، *تاج العروس من جواهر القاموس*، تحقيق: مجموعة، (د.ط)، مطبعة حكومة الكويت.
37- الزركلي، خير الدين بن محمود، (2002م)، *الأعلام*، ط15، بيروت، دار العلم للملايين.
38- ابن السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن علي، (د.ت)، *الأشباه والنظائر*، تحقيق: علي معوض وزميله، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية.
39- السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، (د.ت)، *الضوء اللامع لأهل القرن التاسع*، ط1، بيروت، دار مكتبة الحياة.
- (1426هـ)، *فتح المغيث بشرح ألفية الحديث*، تحقيق: عبد الكريم الخضير وزميله، ط1، الرياض، دار المنهاج.
40- ابن سيده، علي بن إسماعيل، (1421هـ)، *المحكم والمحيط الأعظم*، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية.
41- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، (1406هـ)، *الأشباه والنظائر في النحو*، تحقيق: عبد العال مكرم، ط1، بيروت، مؤسسة الرسالة.

- (1417هـ)، *اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة*، تحقيق: صلاح عويضة، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية.
- (1384هـ)، *بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة*، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي.
- (1437هـ)، *تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي*، تحقيق: محمد عوامة، ط1، جدة، دار المنهاج.

42- الشاطبي، إبراهيم بن موسى، (1417هـ)، *الموافقات*، تحقيق: مشهور حسن، ط1، القاهرة، دار ابن عفان.

43- شاهين، أبو حفص عمر بن أحمد، (1439هـ)، *تاريخ أسماء الثقات*، تحقيق: صبحي السامرائي، ط1، الكويت، الدار السلفية.

44- الشنقيطي، محمد الأمين، (1441هـ)، *آداب البحث والمناظرة*، تحقيق: سعود العريفي، ط5، الرياض، دار عطاءات العلم.

45- ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد،(1409هـ)، *المصنف*، تحقيق: كمال الحوت، ط1، الرياض، مكتبة الرشد.

46- الصغاني، الحسن بن محمد، (1405هـ)، *الموضوعات*، تحقيق: نجم خلف، ط2، دمشق، دار المأمون للتراث.

47- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، (1416هـ)، *تهذيب الآثار (الجزء المفقود)*، تحقيق: علي رضا، ط1، دمشق، دار المأمون للتراث.

48- الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد، (1417هـ)، *مختصر اختلاف العلماء*، تحقيق: عبد الله نذير، ط1، بيروت، دار البشائر الإسلامية.

49- الطوفي، نجم الدين سليمان بن عبد القوي، (1407هـ)، *شرح مختصر الروضة*، تحقيق: عبد الله التركي، ط1، بيروت، مؤسسة الرسالة.

50- ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبدالله، *التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد*، تحقيق: بشار عواد وجماعة، ط1، لندن، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي.

51- عجين، علي إبراهيم، (2010م)، التقعيد ودوره في علوم الحديث، العدد (2)، المجلد (37)، الأردن، مجلة دراسات، علوم الشريعة والقانون.

52- ابن عدي، أبو أحمد عبد الله بن عدي، (1418هـ)، *الكامل في ضعفاء الرجال*، تحقيق: عادل عبد الموجود وزميله، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية.

53- ابن عرَّاق، علي بن محمد الكناني، (1399هـ)، *تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة*، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف وزميله، بيروت، دار الكتب العلمية.

54- ابن عساكر، علي بن الحسن بن هبة الله، (1415هـ)، *تاريخ مدينة دمشق*، تحقيق: محب الدين العمروي، (د.ط)، بيروت، دار الفكر.

55- العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمرو، (1404هـ)، *الضعفاء الكبير*، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية.

56- العمران، علي بن محمد، (1442هـ)، *الجامع لسيرة الإمام ابن قيم الجوزية خلال ستة قرون*، ط1، الرياض، دار عطاءات العلم.

57- ابن فارس، أحمد بن فارس، (1399هـ)، *معجم مقاييس اللغة*، تحقيق: عبد السلام هارون، (د.ط)، دمشق، دار الفكر.

58- فلاته، عمر بن حسن، (1401هـ)، *الوضع في الحديث*، ط1، دمشق، مكتبة الغزالي.

59- الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب، (2005م)، *القاموس المحيط*، تحقيق: مجموعة، ط1، بيروت، مؤسسة الرسالة.

60- الفيومي، أحمد بن محمد، (د.ت)، *المصباح المنير في غريب الشرح الكبير*، ط1، بيروت، المكتبة العلمية.

IUG Journal of Islamic Studies (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0

61- القاضي عياض، (1998م)، *إكمال المعلم بفوائد مسلم*، تحقيق: يحيى إسماعيل، ط1، مصر، دار الوفاء.
62- القدسي، حسام الدين، (د.ت)، *انتقاد المغني عن الحفظ والكتاب*، ط1، القاهرة، المكتبة الأزهرية للتراث.
63- القرافي، شهاب الدين أحمد بن إدريس، (1420هـ)، *العقد المنظوم في الخصوص والعموم*، تحقيق: أحمد الختم عبد الله، ط1، مصر، دار الكتبي.
- (1424هـ)، *الفروق*، تحقيق: عمر القيّام، ط1، بيروت، مؤسسة الرسالة.
- (1416هـ)، *نفائس الأصول في شرح المحصول*، تحقيق: علي معوض وزميله، ط1، مكة المكرمة، مكتبة الباز.
64- القرني، بريك بن سعيد، (1426هـ)، *كليات الألفاظ في التفسير دراسة نظرية تطبيقية*، ط1، الرياض، الجمعية العلمية السعودية للقرآن الكريم وعلومه.
65- ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر، (1440هـ)، *أعلام الموقعين عن رب العالمين*، تحقيق: محمد أجمل الإصلاحي وآخرون، ط2، الرياض، دار عطاءات العلم، الرياض.
- (1440هـ)، *حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح*، تحقيق: زائد النشيري، ط4، الرياض، دار عطاءات العلم.
- (1440هـ)، *زاد المعاد في هدي خير العباد*، تحقيق: محمد أجمل الإصلاحي وآخرون، ط3، مكة المكرمة، دار عالم الفوائد.
- (1440هـ)، *كتاب الصلاة*، تحقيق: عدنان البخاري، ط4، الرياض، دار عطاءات العلم.
- (1441هـ)، *مدارج السالكين في منازل السائرين*، تحقيق: محمد أجمل الإصلاحي وآخرون، ط2، الرياض، دار عطاءات العلم.
- (1440هـ)، *مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة*، تحقيق: عبد الرحمن قائد، ط3، الرياض، دار عطاءات العلم.
- (1440هـ)، المنار المنيف في الصحيح والضعيف، تحقيق: يحيى الثمالي، ط4، مكة المكرمة، دار عالم الفوائد.
- (1414هـ)، المنار المنيف في الصحيح والضعيف، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ط6، حلب، مكتب المطبوعات الإسلامية.
66- كبير، محمد بن أحمد، (1431هـ)، الكليات الحديثية عند ابن قيم الجوزية، السودان، جامعة أم درمان الإسلامية.
67- الكفوي، أيوب بن موسى، (1419هـ)، *الكليات*، تحقيق: عدنان درويش وزميله، ط2، بيروت، مؤسسة الرسالة.
68- الكوسج، إسحاق بن منصور، (1425هـ)، *مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه*، تحقيق: مجموعة، المدينة المنورة، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.
69- اللكنوي، أبو الحسنات محمد عبد الحي، (1407هـ)، *الرفع والتكميل في الجرح والتعديل*، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ط3، حلب، مكتب المطبوعات الإسلامية.
70- المروزي، محمد بن نصر، (1408هـ)، *السنة*، تحقيق: سالم السلفي، ط1، بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية.
71- المزي، أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن، (1400هـ)، *تهذيب الكمال في أسماء الرجال*، تحقيق: بشار عواد، ط1، بيروت، مؤسسة الرسالة.
72- مسلم، مسلم بن الحجاج القشيري، (د.ت)، *المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ*، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (د.ط)، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
73- ابن معين، أبو زكريا يحيى بن معين، (1399هـ)، *تاريخ ابن معين (رواية الدوري)*، تحقيق: أحمد نور سيف، ط1، مكة المكرمة، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي.
- (1400هـ)، *من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال (رواية طهمان)*، تحقيق: أحمد نور سيف، ط1، دمشق، دار المأمون للتراث.
74- مُغلطاي، مُغلطاي بن قليج، (1422هـ)، *إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال*، تحقيق: عادل محمد وزميله، ط1، القاهرة،

الفاروق الحديثة.
75- ملا علي قاري، علي بن سلطان، (د.ت)، *الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة*، تحقيق: محمد الصباغ، (د.ط)، بيروت، مؤسسة الرسالة.
76- ابن منذر، محمد بن إبراهيم، (1405هـ)، *الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف*، تحقيق: صغير أحمد بن محمد حنيف، ط1، الرياض، دار طيبة.
77- ابن منظور، محمد بن مكرم، (1414هـ)، *لسان العرب*، ط3، بيروت، دار صادر.
78- الموصلي، أبو حفص عمر بن بدر، (1431هـ)، *المغني عن الحفظ والكتاب*، مطبوع ضمن موسوعة الأعمال الكاملة للإمام محمد الخضر حسين، تحقيق: محمد الخضر حسين، ط1، سوريا، دار النوادر.
79- الميمان، ناصر بن عبد الله، (1427هـ)، *الكليات الفقهية دراسة نظرية تأصيلية*، العدد (30)، الرياض، مجلة العدل.
80- ابن نُجيم، زين الدين بن إبراهيم، (1419هـ)، *الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان*، تحقيق: زكريا عميرات، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية.
81- النسائي، أحمد بن شعيب، (1423هـ)، *تسمية مشايخ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي وذكر المدلسين*، تحقيق: حاتم العوني، ط1، مكة المكرمة، دار عالم الفوائد.
- (1421هـ)، *السنن الكبرى*، تحقيق: جماعة بإشراف شعيب الأرناؤوط، ط1، بيروت، مؤسسة الرسالة.
82- أبو نُعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد الله، (1405هـ)، *الضعفاء*، تحقيق: فاروق حمادة، ط1، الدار البيضاء، دار الثقافة.
83- ابن هِمَّات الدمشقي، محمد بن حسن، (1407هـ)، *التنكيت والإفادة على خاتمة سِفر السعادة*، تحقيق: أحمد البزرة، ط1، دمشق، دار المأمون للتراث.
84- أبو يعلى الخليلي، خليل بن عبد الله، (1409هـ)، *الإرشاد في معرفة علماء الحديث*، تحقيق: محمد إدريس، ط1، الرياض، مكتبة الرشد.
85- أبو يعلى الفراء، محمد بن الحسين، (1435هـ)، *التعليق الكبير في المسائل الخلافية بين الأئمة*، تحقيق: محمد الفريح، ط1، دمشق، دار النوادر.

قائمة المراجع المرومنة:

1- Ahmed Al-Ghazi, Ahmed bin Abdul Karim Al-Amiri, (1412 AH), ***the diligent effort in explaining what is not a hadith,*** (In Arabic), investigation: Bakr Abu Zaid, 1st edition, Riyadh, Dar Al-Raya.
2- Ahmad bin Hanbal, (1422 AH), ***the ills and knowledge of men, the narration of his son Abdullah,*** (In Arabic), investigation: Wasi Allah Abbas, 2nd edition, Riyadh, Dar Al-Khani.
- (1408 A.H.), ***The Illness and Knowledge of Men by Ahmad bin Hanbal***, (In Arabic), narrated by Al-Marwadhi and others, investigation: Wasi Allah Abbas, 1st Edition, Al-Hind, Al-Dar Al-Salafiah.
- (1408 AH***), Issues of Imam Ahmad bin Hanbal, the narration of his son Abi Al-Fadl Salih,*** (In Arabic), investigated by: Fadl Al-Rahman Deen Muhammad, 1st Edition, India, Dar Al-Ilmiyya.
- (1401 AH***), Issues of Ahmad bin Hanbal, the narration of his son Abdullah,*** (In Arabic), investigation: Zuhair Al-Shawish, 1st Edition, Beirut, Islamic Office.
- (1434 A.H.), ***Issues of Imam Ahmad Bin Hanbal, Narrated by Ishaq Bin Ibrahim Bin Hani,*** (In Arabic), Investigation: Muhammad Al-Azhari, 1st Edition, Cairo, Dar Al-Farouq Al-Haditha.
3- Al-Azhari, Abu Mansour Muhammad bin Ahmed, (2001 AD), ***Refining the Language,*** (In Arabic), investigation: Muhammad Mereb, 1st Edition, Beirut, House of Revival of Arab Heritage.

4- Ismail Pasha, Ismail bin Muhammad, (D.T), ***Gift of Knowledge, Names of Authors and Effects of Classifiers***, (In Arabic), Beirut, House of Revival of Arab Heritage.
5- Al-Saif, Abdullah bin Mubarak, (1427 AH), ***Fiqh Colleges and the Judgment of Legislation in the Water Chapter of the Hanbalis***, (In Arabic), 1st Edition, No. (1), Riyadh, Al-Imam University Journal.
6- Prince al-Maliki, Muhammad al-Amir al-Kabir, (1409 AH***), the glorious elite in the false hadiths of Khair al-Bariah,*** (In Arabic), investigated by: Zuhair al-Shawish, Beirut, the Islamic Office.
7- Al-Bahasin, Yaqoub bin Abdul-Wahhab, (1432 AH), ***detailed in the rules of jurisprudence***, (In Arabic), 2nd edition, Riyadh, Dar al-Tadmuriyyah.
8- Al-Bukhari, Muhammad bin Ismail, (1422 A.H.), ***Al-Musnad Al-Sahih Brief of the Matters of the Messenger of God, peace be upon him, his Sunnah and his days,*** (In Arabic), investigation: Muhammad Zuhair bin Nasser Al-Nasser, 1, Beirut, Dar Touq Al-Najat.
- (1440 AH), ***The Great History,*** (In Arabic), investigated by: Muhammad Al-Dabbasi and others, 1st edition, Riyadh, the distinguished publisher.
9- Badr Al-Din Al-Zarkashi, Muhammad bin Abdullah, (1358 AH***), the answer to what Aisha realized on the companions***, (In Arabic), investigation: Saeed Al-Afghani, 1st edition, Beirut, the Islamic Office.
- (1405 AH), ***Al-Manthur fi Fiqh Rules***, (In Arabic), Investigation: Tayseer Mahmoud, 2nd Edition, Kuwait, Kuwaiti Ministry of Awqaf.
10- Bakr Abu Zaid, (1412 AH), ***the update of what was said about which a hadith is not correct***, (In Arabic), i 1, Riyadh, Dar Al-Hijrah for Publishing and Distribution.
- (1412 AH), ***Knowledge of Transcriptions and Hadith newspapers***, (In Arabic), 1st Edition, Riyadh, Dar Al-Raya.
11- Al-Borno, Muhammad Sidqi, (1424 AH), ***Encyclopedia of Fiqh Rules***, (In Arabic), 1st Edition, Beirut, Al-Resala Foundation.
12- Al-Bayhaqi, Ahmed bin Al-Hussein, (1344 AH***), Al-Sunan Al-Kubra***, (In Arabic), 1st Edition, India, Council of the Regular Knowledge Department.
13- Al-Tirmidhi, Muhammad bin Issa, (1998 AD), ***The Great Mosque***, (In Arabic), investigated by: Bashar Awwad Maarouf, 1, Beirut, Dar al-Gharb al-Islami.
- (1409 A.H.), ***The Great Illness***, (In Arabic), investigation: Subhi Al-Samarrai and his colleagues, 1, Beirut, World of Books.
14 - Ibn Taymiyyah, Ahmed bin Abdul Halim, (1416 AH), ***the total of fatwas***, (In Arabic), investigation: Abdul Rahman bin Qasim, i 1, Medina, King Fahd Complex for the Printing of the Noble Qur'an.
15- Al-Jawzjani, Ibrahim bin Yaqoub Al-Saadi, (D.T), ***The Affairs of Men***, (In Arabic), investigated by: Abdul Aleem Al-Bastawi, (D.T), Pakistan, an academic hadith.
16- Ibn al-Jawzi, Abd al-Rahman ibn Ali, (1386 AH), ***themes***, (In Arabic), investigation: Abd al-Rahman Muhammad Othman, i 1, Medina, the Salafi Library.
- (1415 AH), ***Investigation of Hadiths of Controversy***, (In Arabic), Investigation: Massad Al-Saadani, 1st Edition, Beirut, Dar Al-Kutub Al-Ilmia.
- (1401 AH), ***The Infinite Illness in the False Conversations,*** (In Arabic), Investigation: Guidance of Archaeological Right, 2nd Edition, Pakistan, Department of Archaeological Sciences.
17- Al-Gawhari, Ismail bin Hammad, (1407 AH), ***Al-Sahih Taj Al-Lughah and Sahih Al-Arabiya***, (In Arabic), investigation: Ahmed Attar, 1st Edition, Beirut, Dar Al-Ilm for Millions.
18- Ibn Abi Hatim, Abd al-Rahman bin Muhammad, (1371 AH), ***Al-Jarh and Ta'deel***, (In Arabic), achieved by: Al-Moalami Al-Yamani, 1st Edition, Beirut, House of Revival of Arab Heritage.
- (1427 AH), ***Al-Illal,*** (In Arabic), investigation: a group under the supervision of Saad Al-Hamid, 1st edition, Riyadh, Al-Humaidhi Press.

19- Haji Khalifa, Mustafa bin Abdullah, (D.T), ***Uncovering Doubts about the Names of Books and Arts***, (In Arabic), investigation: Muhammad Sharaf al-Din, 1st Edition, Beirut, House of Revival of Arab Heritage.
20- Al-Hakim, Abu Abdullah Muhammad bin Abdullah, (1404 AH), ***The Introduction to the Sahih,*** (In Arabic), achieved by: Rabee Al-Madkhali, 1st Edition, Beirut, Al-Resala Foundation.
21- Ibn Hibban, Abu Hatem Muhammad Ibn Hibban Al-Basti, (1395 AH), ***Trustworthy,*** (In Arabic), investigated by: Mr. Sharaf Al-Din Ahmed, 1st Edition, Damascus, Dar Al-Fikr.
- (1402 A.H***.), Al-Majrouhin of the Hadiths, the Weak and the Abandoned***, (In Arabic), achieved by: Mahmoud Zayed, 2nd Edition, Aleppo, Dar Al-Wa'i.
- (D.T), ***Kindergarten of the Wise and Nozha Al-Fadla,*** (In Arabic), Investigation: Muhammad Mohi Al-Din, (D.T), Beirut, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya.
22- Ibn Hajar al-Asqalani, Ahmed bin Ali, (1326 AH), ***Tahdheeb al-Tahdheeb,*** (In Arabic), 1st edition, India, Nizamiyah Encyclopedia Press.
- (1401 A.H.), ***The Refuting Saying in the Refutation of the Musnad of Imam Ahmad***, (In Arabic), 1st Edition, Cairo, Ibn Taymiyyah Library
- (1404 AH), ***Jokes on the Book of Ibn al-Salah,*** (In Arabic), achieved by: Rabee Al-Madkhali, 1st Edition, Medina, Deanship of Scientific Research at the Islamic University.
23- Harb Al-Kirmani, Harb bin Ismail, (1434 AH), ***Issues of Harb Al-Kirmani, Book of Purification and Prayer,*** (In Arabic), investigation: Muhammad Al-Sari, 1st Edition, Beirut, Al-Rayyan Foundation.
24- Ibn Hazm, Ali bin Ahmed Al-Andalusi, (d. T.), ***Al-Muhalla in Antiquities***, (In Arabic), investigation: Ahmed Muhammad Shaker, (d.), Cairo, Dar Al-Turath.
25- Al-Hammad, Hammad bin Abdullah, (1432 AH), ***one of the prominent judges***, (In Arabic), Sheikh Bakr bin Abdullah Abu Zaid, Issue (49), Journal of Justice.
26- Al-Hout, Muhammad bin Darwish, (1418 AH), ***Asna Al-Matalib in Hadiths of Different Ranks***, (In Arabic), investigation: Mustafa Atta, 1st Edition, Beirut, Dar Al-Kutub Al-Ilmia.
27- Al-Huwaini, Abu Ishaq Hijazi Sharif, (1414 AH), ***Jannat Doubtful Criticism of Al-Mughni on Preservation and the Book,*** (In Arabic), 2nd Edition, Beirut, Dar Al-Kitab Al-Arabi.
28- Ibn Khuzaymah, Muhammad Ibn Ishaq, (1395 AH), ***Sahih Ibn Khuzaymah***, (In Arabic), investigation: Muhammad Mustafa Al-Adhamy, 1st Edition, Beirut, Islamic Bureau.
29- Al-Khatib Al-Baghdadi, Ahmed bin Ali, (1422 AH), ***The History of Baghdad,*** (In Arabic), investigation: Bashar Awad, 1st Edition, Beirut, Dar Al-Gharb Al-Islami.
30- Al-Khalil bin Ahmed, (1405 AH), ***The Book of Al-Ain***, (In Arabic), achieved by: Mahdi Al-Makhzoumi and his colleague, 1, Beirut, Al-Hilal House and Library.
31- Al-Daraqutni, Ali bin Omar, (1414 A.H.), ***Al-Daraqutni's Commentaries on Al-Majrouhin Al-Majrouhin by Ibn Hibban,*** (In Arabic), **i**nvestigated by: Khalil Al-Arabi, 1st Edition, Cairo, Al-Farouq Al-Haditha.
- (1422 A.H.), ***Sunan Al-Daraqutni***, (In Arabic), investigation: Shuaib Al-Arnaout and his group, 1, Beirut, Al-Resala Foundation.
- (1405 AH), ***the ills mentioned in the hadiths of the Prophet,*** (In Arabic), achieved by: Mahfouz al-Rahman al-Salafi, 1st edition, Riyadh, Dar Taibah.
32- Abu Daoud, Suleiman bin Al-Ashaath, (d. T.), ***Al-Sunan***, (In Arabic), investigated by: Muhammad Mohi Al-Din, (d.), Beirut, Al-Asriya Library.
- (1420 AH), ***Issues of Imam Ahmad***, ***narrated by Abi Dawood Al-Sijistani***, (In Arabic), investigation: Tariq bin Awad Allah, 1, Cairo, Ibn Taymiyyah Library.
33- Al-Dhahabi, Muhammad bin Ahmed bin Othman, (1405 AH), ***Biography of the Nobles***, (In Arabic), investigation: a group under the supervision of Shuaib Al-Arnaout, 3rd edition, Beirut, Al-Resala Foundation.

- (1382 AH), ***The Balance of Moderation in Criticism of Men***, (In Arabic), achieved by: Ali Al-Bajawi, 1st Edition, Beirut, Dar Al-Maarifa.
34- Ibn Rajab, Abd al-Rahman ibn Ahmad al-Hanbali, (1407 AH), ***explaining the ills of al-Tirmidhi***, (In Arabic), achieved by: Hammam Saeed, 1st edition, Jordan, Al-Manar Library, Jordan.
- (1417 A.H.), ***Fath Al-Bari, Explanation of Sahih Al-Bukhari***, (In Arabic), investigation: Mahmoud Shaaban and others, 1, Medina, Al-Ghuraba Archaeological Library.
35- Al-Zubaidi, Muhammad bin Muhammad, (d.), ***The Crown of the Bride from the Jewels of the Dictionary,*** (In Arabic), Investigation: Collection, (d.), Kuwait Government Press.
36- Al-Zarkali, Khair Al-Din Bin Mahmoud, (2002 AD), ***Al-Alam,*** (In Arabic), 15th Edition, Beirut, Dar Al-Ilm for Millions.
37- Ibn al-Subki, Taj al-Din Abd al-Wahhab bin Ali, (d. T.), ***Al-Shabah and Al-Nazaer,*** (In Arabic), investigation: Ali Moawad and his colleague, 1st edition, Beirut, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya.
38- Al-Sakhawi, Muhammad bin Abdul Rahman, (D.T), ***The Shining Light for the Ninth Century***, (In Arabic), 1st Edition, Beirut, Al-Hayat Library House.
- (1426 AH), ***Fath Al-Mugheeth, explaining the Millennium of Hadith,*** (In Arabic), achieved by: Abdul Karim Al-Khudair and his colleague, 1, Riyadh, Dar Al-Minhaj.
39- Ibn Sayyida, Ali bin Ismail, (1421 AH), ***the arbitrator and the greatest ocean***, (In Arabic), investigation: Abdul Hamid Hindawi, 1st edition, Beirut, Dar al-Kutub al-Ilmiyya.
40- Al-Suyuti, Jalal Al-Din Abdul Rahman bin Abi Bakr, (1406 AH), ***Al-Shabah and Al-Nazair in Grammar,*** (In Arabic), achieved by: Abdel-Al Makram, 1st Edition, Beirut, Al-Resala Foundation.
- (1417 AH), ***the pearls made in fabricated hadiths,*** (In Arabic), achieved by: Salah Aweidah, 1st edition, Beirut, Dar al-Kutub al-Ilmiyya.
- (1384 AH), ***with the aim of conscious awareness in the layers of linguists and grammarians,*** (In Arabic), achieved by: Muhammad Abu Al-Fadl Ibrahim, i 1, Cairo, Issa Al-Babi Al-Halabi Press.
- (1437 AH), ***Training the Narrator in Explaining Taqreeb Al-Nawawi,*** (In Arabic), Investigation: Muhammad Awamah, 1st Edition, Jeddah, Dar Al-Minhaj.
41- Al-Shatibi, Ibrahim bin Musa, (1417 A.H.), ***Al-Muwafakat,*** (In Arabic), investigation: Mashhour Hassan, 1st edition, Cairo, Dar Ibn Affan.
42- Shaheen, Abu Hafs Omar bin Ahmed, (1439 AH), ***the history of trustworthy names,*** (In Arabic), investigation: Subhi Al-Samarrai, 1st edition, Kuwait, Al-Dar Al-Salafiya.
43- Al-Shanqiti, Muhammad Al-Amin, (1441 AH), ***Etiquette of Research and Debate***, (In Arabic), Investigation: Saud Al-Arifi, 5th Edition, Riyadh, Dar Attaat Al-Ilm.
44- Ibn Abi Shaybah, Abu Bakr Abdullah bin Muhammad, (1409 AH), ***Al-Musannaf***, (In Arabic), investigation: Kamal Al-Hout, 1st Edition, Riyadh, Al-Rushd Library.
45- Al-Saghani, Al-Hasan bin Muhammad, (1405 AH***), themes,*** (In Arabic), investigation: Najm Khalaf, 2nd edition, Damascus, Dar Al-Mamoun for Heritage.
46- Al-Tabari, Abu Jaafar Muhammad bin Jarir, (1416 A.H.), ***Refinement of Antiquities (the missing part),*** (In Arabic), investigation: Ali Reda, 1st Edition, Damascus, Dar Al-Mamoun Heritage.
47- Al-Tahawi, Abu Jaafar Ahmed bin Muhammad, (1417 AH), ***a summary of the differences of scholars***, (In Arabic), investigation: Abdullah Nazir, 1st edition, Beirut, Dar Al-Bashaer Al-Islamiyyah.
48- Al-Tawfi, Najm Al-Din Suleiman bin Abdul-Qawi, (1407 AH), ***a brief explanation of Al-Rawda,*** (In Arabic), investigated by: Abdullah Al-Turki, 1st edition, Beirut, Al-Resala Foundation.
49- Ibn Abd al-Bar, Abu Omar Youssef bin Abdullah, ***preface to the meanings and chains of transmission in al-Muwatta,*** (In Arabic), investigated by: Bashar Awad and a group, 1st edition, London, Al-Furqan Islamic Heritage Foundation.

50- Ajin, Ali Ibrahim, (2010 AD), ***Taq'id and its role in the sciences of hadith,*** (In Arabic), No. (2), Volume (37), Jordan, Journal of Dirasat, Sharia and Law Sciences.
51- Ibn Uday, Abu Ahmad Abdullah bin Uday, (1418 AH), ***al-Kamil fi Weak men al-Rijal***, (In Arabic), investigated by: Adel Abd al-Mawgoud and his colleague, 1, Beirut, Dar al-Kutub al-Ilmiyya.
52- Ibn Iraq, Ali bin Muhammad al-Kinani, (1399 AH), ***translating the Sharia from the heinous news placed***, (In Arabic), investigation: Abdul-Wahhab Abdul-Latif and his colleague, Beirut, Dar al-Kutub al-Ilmiyya.
53- Ibn Asaker, Ali Bin Al-Hasan Bin Heba Allah, (1415 AH), ***The History of the City of Damascus***, (In Arabic), investigated by: Moheb Al-Din Al-Amrawi, (d.), Beirut, Dar Al-Fikr.
54- Al-Aqili, Abu Jaafar Muhammad bin Amr, (1404 AH), ***the great weak***, (In Arabic), investigated by: Abd al-Muti Qalaji, 1st edition, Beirut, Dar al-Kutub al-Ilmiyya.
55- Al-Omran, Ali bin Muhammad, (1442 AH), ***the collector of the biography of Imam Ibn Qayyim al-Jawziyya during six centuries***, (In Arabic), i 1, Riyadh, Dar Attaat al-Ilm.
56- Ibn Faris, Ahmad Bin Faris, (1399 AH), ***A Dictionary of Language Standards***, (In Arabic), investigated by: Abd al-Salam Haroun, (d. i), Damascus, Dar al-Fikr.
57- Fallatah, Omar bin Hassan, (1401 AH), ***Status in Hadith***, (In Arabic), 1st Edition, Damascus, Al-Ghazali Library.
58- Al-Fayrouzabadi, Muhammad bin Yaqoub, (2005 AD), ***Al-Muhit Dictionary***, (In Arabic), Investigation: Collection, 1st Edition, Beirut, Al-Resala Foundation.
59- Al-Fayoumi, Ahmed bin Muhammad, (D.T), ***The Lighting Lamp in Ghareeb Al-Sharh Al-Kabeer***, (In Arabic), 1st Edition, Beirut, Scientific Library.
60- Judge Iyad, Iyad bin Musa, (1998 AD), ***Completing the Teacher with the Benefits of a Muslim***, (In Arabic), investigation: Yahya Ismail, 1st Edition, Egypt, Dar Al-Wafa.
61- Al-Qudsi, Husam Al-Din, (D.T), ***Al-Mughni's criticism of preservation and the book***, (In Arabic), 1st edition, Cairo, Al-Azhar Heritage Library.
62- Al-Qarafi, Shihab Al-Din Ahmed bin Idris, (1420 AH), ***the regulated contract in private and public affairs***, (In Arabic), investigation: Ahmed Al-Khatm Abdullah, 1st edition, Egypt, Dar Al-Ketbi.
- (1424 AH), ***The Differences***, (In Arabic), Investigation: Omar Al-Qayyim, 1st Edition, Beirut, Al-Resala Foundation.
- (1416 A.H.), ***Nafais Al-Osoul in Explanation of the Harvest***, (In Arabic), achieved by: Ali Moawad and his colleague, 1st Edition, Makkah Al-Mukarramah, Al-Baz Library.
63- Al-Qarni, Brik bin Saeed, (1426 AH), ***Faculties of Words in Interpretation, An Applied Theoretical Study,*** (In Arabic), 1st Edition, Riyadh, Saudi Scientific Society for the Holy Qur'an and its Sciences.
64- Ibn Qayyim al-Jawziyyah, Muhammad ibn Abi Bakr, (1440 AH), ***the flags of the signatories from the Lord of the Worlds***, (In Arabic), achieved by: Muhammad Ajmal al-Islah and others, 2nd edition, Riyadh, Dar Attaat al-Ilm, Riyadh.
- (1440 A.H.), ***One of the Spirits to the Land of Weddings***, (In Arabic), achieved by: Zaid Al-Nashiri, 4th edition, Riyadh, Ataaat Al-Ilm House.
- (1440 AH), ***Zad al-Ma'ad in the guidance of Khair al-Abad***, (In Arabic), achieved by: Muhammad Ajmal al-Islah and others, 3rd edition, Makkah al-Mukarramah, Dar Alam al-Fawa'id.
- (1440 AH), ***The Book of Prayer,*** (In Arabic), achieved by: Adnan Al-Bukhari, 4th edition, Riyadh, Dar Attaat Al-Ilm.
- (1441 AH), ***the runways of the walkers in the homes of the walkers***, (In Arabic), achieved by: Muhammad Ajmal Al-Islah and others, 2nd edition, Riyadh, Dar Attaat Al-Ilm.
- (1440 AH), ***Key to the House of Happiness and the Publication of the Wilayat of Knowledge and Will***, (In Arabic), achieved by: Abdul Rahman Qaid, 3rd Edition, Riyadh, Dar Attaat Al-Ilm.

- (1440 A.H.), ***Al-Manar Al-Munif fi Al-Sahih and Al-Da'if***, (In Arabic), achieved by: Yahya Al-Thamali, 4th edition, Makkah Al-Mukarramah, Dar Alam Al-Fawa'id.
- (1414 A.H.), ***Al-Manar Al-Munif in Al-Sahih and Al-Da'if,*** (In Arabic), achieved by: Abdel Fattah Abu Ghaddah, 6th edition, Aleppo, Islamic Publications Office.
65- Kabeer, Muhammad bin Ahmed, (1431 AH), ***the hadith colleges of Ibn Qayyim al-Jawziyya***, (In Arabic), Sudan, Omdurman Islamic University.
66- Al-Kafwi, Ayoub bin Musa, (1419 AH), ***colleges,*** (In Arabic), investigation: Adnan Darwish and his colleague, 2, Beirut, Al-Resala Foundation.
67- Al-Kawsaj, Ishaq bin Mansour, (1425 AH), ***the issues of Imam Ahmad bin Hanbal and Ishaq bin Rahwayh,*** (In Arabic), investigation: Collection, Medina, Deanship of Scientific Research at the Islamic University.
68- Al-Laknawi, Abu Al-Hasanat Muhammad Abdul-Hay, (1407 AH), ***Al-Rasif and Al-Tammil fi Al-Jarh and Al-Ta'deel,*** (In Arabic), achieved by: Abdul-Fattah Abu Ghaddah, 3rd Edition, Aleppo, Islamic Publications Office.
69- Al-Marwazi, Muhammad bin Nasr, (1408 AH), ***Al-Sunnah***, (In Arabic), investigation: Salem Al-Salafi, 1st Edition, Beirut, Cultural Books Foundation.
70- Al-Mazi, Abu Al-Hajjaj Yusuf bin Abdul Rahman, (1400 AH***), Refinement of Perfection in the Names of Men,*** (In Arabic), achieved by: Bashar Awad, 1st Edition, Beirut, Al-Resala Foundation.
71- Muslim, Muslim bin Al-Hajjaj Al-Qushayri, (D.T), ***the correct short chain of transmission of justice from justice to the Messenger of God, peace be upon him,*** (In Arabic), investigation: Muhammad Fouad Abdel-Baqi, (D.T), Beirut, House of Revival of Arab Heritage.
72- Ibn Mu'in, Abu Zakaria Yahya bin Mu'in, (1399 AH), ***Tareekh Ibn Mu'in (Al-Dawri's narration)***, (In Arabic), investigation: Ahmed Nour Seif, 1st Edition, Makkah Al-Mukarramah, Center for Scientific Research and the Revival of Islamic Heritage.
- (1400 AH), ***from the words of Abu Zakaria Yahya bin Ma'in in Rijal (Tahman's narration),*** (In Arabic), investigation: Ahmed Nour Seif, 1st Edition, Damascus, Dar Al-Mamoun Heritage.
73- Mughaltay, Mughaltai ibn Qilij, (1422 AH), ***completing the refinement of perfection in the names of men,*** (In Arabic), investigated by: Adel Muhammad and his colleague, 1st edition, Cairo, Al-Farouq Al-Haditha.
74- Mulla Ali Qari, Ali bin Sultan, (D.T), ***the secrets raised in the news placed***, (In Arabic), investigation: Muhammad Al-Sabbagh, (D.T), Beirut, Al-Resala Foundation.
75- Ibn Mundhir, Muhammad Ibn Ibrahim, (1405 A.H.), ***Al-Awsat fi Al-Sunan, Al-Ijma` wa Al-Difference***, (In Arabic), investigation: Sagheer Ahmed bin Muhammad Hanif, 1st edition, Riyadh, Dar Taibah.
76- Ibn Manzoor, Muhammad bin Makram, (1414 AH), ***Lisan Al-Arab,*** (In Arabic), 3rd Edition, Beirut, Dar Sader.
77- Al-Mawsili, Abu Hafs Omar bin Badr, (1431 AH), ***Al-Mughni on the Preservation and the Book, printed within the Encyclopedia of the Complete Works of Imam Muhammad Al-Khidr Hussein***, (In Arabic), investigation: Muhammad Al-Khidr Hussain, 1st Edition, Syria, Dar Al-Nawader.
78- Al-Mayman, Nasser bin Abdullah, (1427 AH), ***Fiqh colleges, a theoretical study***, (In Arabic), issue (30), Riyadh, Al-Adl Journal.
79- Ibn Nujaym, Zain Al-Din Bin Ibrahim, (1419 AH), ***Al-Shabah and Al-Nazaer on the Doctrine of Abu Hanifa Al-Nu'man,*** (In Arabic), investigation: Zakaria Omairat, 1st edition, Beirut, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya.
80- Al-Nasa'i, Ahmed bin Shuaib, (1423 AH), ***naming the sheikhs of Abi Abdul Rahman Ahmed bin Shuaib bin Ali Al-Nasa'i and mentioning the deceivers***, (In Arabic), investigation: Hatem Al-Awni, 1st edition, Makkah Al-Mukarramah, Dar Alam Al-Fawa'id.

- (1421 AH), ***Al-Sunan Al-Kubra***, (In Arabic), investigation: a group under the supervision of Shuaib Al-Arnaout, 1st edition, Beirut, Al-Resala Foundation.
81- Abu Naim Al-Asbahani, Ahmed bin Abdullah, (1405 AH), ***Al-Dha'fa'***, (In Arabic), investigated by: Farouk Hamadeh, 1st Edition, Casablanca, House of Culture.
82- Ibn Hemmat al-Dimashqi, Muhammad bin Hassan, (1407 AH), ***joking and benefiting from the conclusion of the book of happiness***, (In Arabic), achieved by: Ahmad al-Bizrah, 1st edition, Damascus, Dar al-Mamoun for Heritage.
83- Abu Ya'la al-Khalili, Khalil bin Abdullah, (1409 AH), ***Guidance in the Knowledge of Hadith Scholars***, (In Arabic), investigated by: Muhammad Idris, 1st Edition, Riyadh, Al-Rushd Library.
84- Abu Ya'la Al-Fara', Muhammad Bin Al-Hussein, (1435 AH), ***the great commentary on controversial issues among the imams,*** (In Arabic), investigated by: Muhammad Al-Fraih, 1st edition, Damascus, Dar Al-Nawader.

IUG Journal of Islamic Studies (Islamic University of Gaza) / CC BY 4.0